

No. 39509

**Belgium
and
Algeria**

Convention between the People's Democratic Republic of Algeria and the Kingdom of Belgium for the avoidance of double taxation and the establishment of reciprocal rules of assistance with respect to taxes on income and capital. Algiers, 15 December 1991

Entry into force: *10 January 2003 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 29*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 12 August 2003*

**Belgique
et
Algérie**

Convention entre la République algérienne démocratique et populaire et le Royaume de Belgique tendant à éviter la double imposition et à établir des règles d'assistance réciproque en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune. Alger, 15 décembre 1991

Entrée en vigueur : *10 janvier 2003 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 29*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Belgique, 12 août 2003*

واشباتا لذلك ، قام الموقعان أسفله ، المؤهلان قانوناً لهذا الغرض
من قبل حكومتيهما بتوقيع هذه الاتفاقية

حرر بالحسن الرزق في 12. ديسمبر 1991.

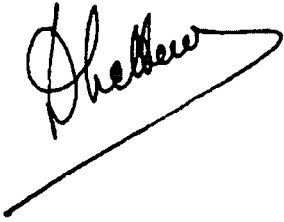
في نسختين أصليتين باللغات العربية والفرنسية والهولندية ، وتتساوى
النصوص الثلاثة في القوة القانونية.

U

5

عن حكومة المملكة
البلجيكية

عن حكومة الجمهورية
الجزائرية الديمقراطية
الشعبية





المادة 30

الغاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى أجل غير محدود . غير
أنه يمكن لكل دولة متعاقدة ، أن تعلن للدولة المتعاقدة الأخرى ، كتابيا
أو بالطرق الدبلوماسية ، عن إلغائها مع إشعار مسبق بستة أشهر على
الأقل قبل نهاية كل سنة مدنية ، ولكن بعد انقضاء مدة خمس سنوات
ابتداء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ . في هذه الحالة ، ينتهي تطبيق
الاتفاقية :

أ) على الضرائب المستحقة من المصدر على المداخل المدفوعة أو المعدة
للأداء ، ابتداء من أول جانفي من السنة التي تلي مباشرة سنة الأشعار
بالإلغاء ،

ب) على الضرائب الأخرى المفروضة على مداخل القترات الخاضعة
للضريبة التي تبدأ في أول جانفي أو بعد أول جانفي من نفس السنة .

١٤

٤

المادة 29

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

- 1 - يصادق على هذه الاتفاقية ، ويتم تبادل وثائق المصادقة ب..... ،
في أقرب وقت ممكن.
- 2 - تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين الذي يلي يوم
تبادل وثائق المصادقة وتطبق أحكامها :
(أ) على الضرائب المستحقة من المصدر على المداخيل المدفوعة أو المعدة
للأداء ، ابتداءً من أول جانفي من السنة التي تلي مباشرة سنة تبادل
وثائق المصادقة ،
(ب) على الضرائب الأخرى المفروضة على مداخيل الفترات الخاضعة للضريبة
التي تبدأ في أول جانفي أو بعد أول جانفي من السنة التي تلي مباشرة
سنة هذا التبادل .

Me

4

المادة 28

تحديد آثار الاتفاقية

- 1 - لاتمس أحكام هذه الاتفاقية بالامتيازات الجبائية التي يتمتع بها الاعوان الدبلوماسيون والموظفون القنصليون ، إما بمقتضى القواعد العامة للقانون الدولي العام أو بمقتضى أحكام اتفاقات خاصة
- 2 - لأغراض الاتفاقية ، يعتبر الاعوان الدبلوماسيون والموظفون القنصليون لدولة متعاقدة والمعتمدون لدى الدولة المتعاقدة الأخرى أو لدى دولة أخرى ، والحائزون على جنسية الدولة المعتمدة ، مقيمون بتلك الدولة إذا كانوا يخضعون لنفس الالتزامات التي يخضع لها مقيمو هذه الدولة ، في مجال الضرائب على الدخل أو على الشروة .
- 3 - لاتطبق الاتفاقية على المنظمات الدولية وهيئاتها أو موظفيها ولا على الاعوان الدبلوماسيين والموظفين القنصليين لدولة أخرى ، عندما يوجدون على إقليم دولة متعاقدة ولا يعاملون كمقيمين في أي من الدولتين المتعاقدتين ، في مجال الضرائب على الدخل أو على الشروة .

h

4

- 8 - إن الديون الجبائية التي هي محل طلب المساعدة لتحصيلها، تحظى في الدولة الملتص لديها بنفس الامتيازات التي تحظى بها الديون ذات الطابع المماثل في هذه الدولة .
- 9 - لا تكون الدولة الملتص لديها ملزمة بتطبيق طرق التنفيذ التي لاتسمح بها الاحكام القانونية أو التنظيمية للدولة الملتصمة
- 10 - تطبق كذلك أحكام المادة 26 الفقرة الأولى ، على كل المعلومات المقدمة للسلطة المختصة في دولة متعاقدة ، وذلك تطبيقاً لهذه المادة
- 11 - فيما يتعلق بالديون الجبائية لدولة متعاقدة ، والتي هي محل طعن أو قابلية للطعن ، فإن السلطة المختصة في هذه الدولة ، حفاظاً على حقوقها ، تستطيع أن تطلب من السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أن تتخذ التدابير التحفظية المنصوص عليها في تشريع هذه الأخيرة . تطبق أحكام الفقرات السابقة على هذه التدابير مع إجراء التعديلات اللازمة .
- 12 - تتشاور السلطات المختصة للدولتين المتعاقدتين فيما بينهما قصد تحديد كيفية تحويل المبالغ المحصلة من طرف الدولة الملتص لديها، لحساب الدولة الملتصمة .

المادة 27

المساعدة للتحصيــــــــــــل

- 1 - تقوم الدولتان المتعاقدتان بتقديم العون والمساعدة لبعدهما البعض من أجل إخطار وتحصيل الضرائب المشار إليها في هذه الاتفاقية وكذلك كل الإضافات والزيادات والفوائد والمصاريف والغرامات غير ذات الطابع الجزائي المتعلقة بهذه الضرائب ، عندما تكون هذه الديون الجبائية مستحقة وغير قابلة للطعن ، تطبيقاً لقوانين أو تنظيمات الدولة الملتزمة للمساعدة .
- 2 - بناء على طلب الدولة الملتزمة ، تقوم الدولة الملتزمة لديها بالأخطار وتحصيل الديون الجبائية لتلك الدولة، وفقاً للتشريع والممارسة الإدارية المطبقين على الأخطار وتحصيل الديون الجبائية الخاصة بها ، ما لم تنص الاتفاقية على خلاف ذلك .
- 3 - لا تكون الدولة الملتزمة لديها ملزمة على تلبية طلب الدولة الملتزمة ، إذا لم تستنفذ هذه الأخيرة كل وسائل تحصيل دينها الجبائي في إقليمها .
- 4 - يكون طلب المساعدة على تحصيل دين جبائي مصحوباً بما يأتي :
 - أ) نسخة رسمية للسند الذي يسمح بالتنفيذ في الدولة الملتزمة ،
 - ب) نسخة رسمية لكل وثيقة أخرى مطلوبة في الدولة الملتزمة من أجل التحصيل،
 - ج) وإذا اقتضى الحال ، نسخة مطابقة للأصل مصادق عليها أي قرار حائز قوة الشيء المقضي به والصادر عن هيئة إدارية أو محكمة.
- 5 - ينتج السند الذي يسمح بالتنفيذ في الدولة الملتزمة ، نفس الآثار في الدولة الملتزمة لديها .
- 6 - إن المسائل المتعلقة بأجل تقادم الدين الجبائي يحكمها دون سواه ، تشريع الدولة الملتزمة
- 7 - إن عمليات التحصيل التي تقوم بها الدولة الملتزمة لديها ، إثر تقديم طلب المساعدة والتي ، طبقاً لتشريع هذه الدولة ، قد يكون من شأنها وقف أو قطع أجل التقادم ، لها نفس الأثر ، بالنسبة لتشريع الدولة الملتزمة . تعلم الدولة الملتزمة لديها الدولة الملتزمة بالالتدابير المتخذة لهذه الغاية .

3 - يتم تبادل المعلومات ، إما بناء على طلب يتعلق بحالسة معينة ، أو بصورة آلية ، فيما يخص فئة أو عدة فئات من المداخل ، أو بصفة تلقائية ، فيما يتعلق بالمداخل التي تكتسي معرفتها منفعة لدولة متعاقدة .

المادة 26

تبادل المعلومات

1 - تتبادل السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين ، المعلومات اللازمة ، لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، أو التشريع الداخلي لكليهما ، المتعلقة بالضرائب المشار إليها في الاتفاقية ، إذا كان فرض الضريبة التي تنص عليها غير مخالف للاتفاقية وهذا خاصة من أجل مقاومة الغش والتهرب الجبائي فيما يتعلق بهذه الضرائب . لا يقيد تبادل المعلومات بالمادة الأولى . تبقى المعلومات التي تلقاها دولة متعاقدة ، سرية ، كما هو الشأن بالنسبة للمعلومات المتحصل عليها تطبيقا للتشريع الداخلي لهذه الدولة ، ولا يجوز إبلاغها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الادارية) المعنية بفرض أو تحصيل الضرائب المشار إليها في الاتفاقية ، عن طريق الاجراءات والمتابعات المتعلقة بهذه الضرائب ، أو عن طريق قرارات حول الطعون المتعلقة بها . لا يجوز لهؤلاء الأشخاص أو السلطات استعمال هذه المعلومات إلا لهذه الأغراض . ويمكنهم أن يدللوا بهذه المعلومات ماثاء الجلسات العلنية للمحاكم ، أو عند إصدار الاحكام

2 - لا يمكن في أي حال ، أن تفسر أحكام الفقرة الأولى على أنها تفرض على دولة متعاقدة ، الالتزام :

- أ - باتخاذ تدابير إدارية ، مخالفة لتشريعها ولممارستها الادارية ، أو للتشريع والممارسة الادارية للدولة المتعاقدة الاخرى .
- ب - بتقديم معلومات ، لا يمكن الحصول عليها ، على أساس تشريعها ، أو في إطار ممارستها الادارية العادية ، أو على أساس التشريع أو الممارسة الادارية العادية ، للدولة المتعاقدة الاخرى .
- ج - بتقديم معلومات ، من شأنها أن تكشف عن سر تجاري أو صناعي أو مهني أو عن أسلوب تجاري أو معلومات يعتبر تليغها مخالفا للنظام العام .

المادة 25

اجراءات التراضى

- 1 - عندما يعتبر شخص ، أن التدابير المتخذة من طرف دولة متعاقدة أو من طرف الدولتين المتعاقدتين متؤدي أو ستؤدي بالنسبة له ، الى فرض ضريبة غير مطابقة لاحكام هذه الاتفاقية ، فبإمكانه ، بصرف النظر عن طرق الطعن المنصوص عليها في القانون الداخلي لهاتين الدولتين بأن يرفع حالته الى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها ، واذا كانت حالته تدخل في اطار الفقرة الاولى من المادة 24 ، يمكنه أن يرفعها الى السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها .
ويجب أن ترفع الحالة في الثلاث سنوات ، التي تلي الاخطار الأول بالتدابير ، التي تؤدي الى فرض ضريبة غير مطابقة لاحكام الاتفاقية .
- 2 - تسمى السلطة المختصة ، اذا ما تبين لها صحة الاعتراض المقدم لديها ، ولم تستطع بنفسها ايجاد حل مرض ، الى تسوية الحالة عن طريق اتفاق تراض مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الاخرى ، بغية تجنب فرض ضريبة غير مطابقة للاتفاقية .
- 3 - تسعى السلطات المختصة للدولتين المتعاقدتين ، عن طريق اتفاق تراض ، لتذليل الصعوبات اولازالة الشبهات ، التي قد يؤدي اليها تفسير أو تطبيق الاتفاقية .
- 4 - تتشاور السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين في موضوع التدابير الادارية اللازمة لتنفيذ احكام الاتفاقية وخاصة في موضوع التبريرات الواجب تقديمها من طرف مقيمي أية دولة متعاقدة من أجل الاستفادة في الدولة الأخرى من اعماءات أو تخفيضات ضريبية منصوص عليها في هذه الاتفاقية . اذا تبين أن تبادل وجهات النظر الشفوية من شأنها أن تسهل تحقيق اتفاق ، فان هذا التبادل لوجهات النظر ، يمكن أن يتم داخل لجنة مكونة من ممثلي السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين .
- 5 - تتدخل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين مباشرة ببعضها البعض قصد تطبيق الاتفاقية .
.../...

- 5 - إن مؤسسات دولة متعاقدة ، الذي يكون كل رأسمالها أو بعضه ، مباشرة أو بصفة غير مباشرة ، في حوزة أو مراقبا من طرف مقيم أو عدة مقيمين ، للدولة المتعاقدة الأخرى ، لاتخضع فني الدولة الأولى ، لاية ضريبية أو أي التزام ، متعلق بها .- يختلف: أو يكون أكثر غيبا ، من تلك التي تخضع لها ، المؤسسات الأخرى المماثلة والتابعة للدولة الأولى .
- 6 - لايجوز تفسير أي حكم من هذه المادة على أنه يمنع دولة متعاقدة من :
أ - إخضاع مبلغ أرباح مؤسسة مستقرة تملكها بهذه الدولة ، شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى ، لمعدل منصوص عليه في تشريعها ، مالم يتجاوز المعدل المذكور المعدل الأقصى المطبق على محمل أو جزء من أرباح الشركات المقيمة بالدولة المتعاقدة الأولى .
ب - حسم اقتطاعها من المصدر من أرباح الأسهم المتعلقة بمشاركة مرتبطة فعليا بمؤسسة مستقرة تملكها بهذه الدولة ، شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى.
- 7 - لايخضع مواطنو دولة متعاقدة الى شكلية تبرة الذمة الجبائية ، عندما يغادرون إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى ، سواء بصفة مؤقتة أو نهائية .
- 8 - بصرف النظر عن أحكام المادة الثانية ، فإن أحكام هذه المادة تطبق على الضرائب مهما كان نوعها أو تسميتها .

المادة 24

عدم التمييز

1 - لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة ، في الدولة المتعاقدة الاخرى ، لاية ضريبية ، أو أي التزام متعلق بها، يختلف أو يكون أكثر عبثا ، من تلك التي يخضع أو يمكن أن يخضع لها ، مواطنو هذه الدولة الاخرى ، الذين يوجدون في نفس السوسمية . ويتطبق كذلك هذا الحكم على مواطني دولة متعاقدة غير المقيمين بها أو بالدولتين المتعاقدتين معا ، وهذا بصرف النظر عن أحكام المادة الأولى .

2 - يعني لفظ " مواطنون " :

أ - كل الأشخاص الطبيعيين الحاملين لجنسية إحدى الدولتين المتعاقدتين ؛

ب - كل الأشخاص المعنويين ، وشركات الأشخاص والجمعيات المكونة طبقا للتشريع الجاري به العمل بإحدى الدولتين المتعاقدتين .

3 - إن فرض الضريبة على مؤسسة مستقرة ، تملكها مؤسسة دولة متعاقدة ، في الدولة المتعاقدة الأخرى ، لا يتم في هذه الدولة الأخرى ، بصفة تكون أقل ملائمة من فرض الضريبة على مؤسسات هذه الدولة الأخرى ، التي تمارس نفس النشاط . لا يمكن تفسير هذا النص ، على أنه إلزام لدولة متعاقدة ، على منح المقيمين بالدولة المتعاقدة الأخرى عمليات خصم شخصية وتخفيضات وتخفيضات من الضريبة ، وهذا تبعا للوضعية أو للاعباء العائلية ، كما هو الشأن بالنسبة لمقيميها .

4 - تخصم ، الغوائد والائتاءات والنفقات الأخرى ، المدفوعة من قبل مؤسسة دولة متعاقدة ، لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى ، لتحديد أرباح هذه المؤسسة ، الخاضعة للضريبة ، وفي نفس الشروط ، كما لو تم دفعها لمقيم بالدولة الأولى ، وهذا ما لم يتم تطبيق أحكام المادة 9 ، الفقرة 1 ، والمادة 11 ، الفقرة 8 ، أو المادة 12 ، الفقرة 6 . كما تخصم ديون مؤسسة دولة متعاقدة ، المترتبة على مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى ، لتحديد ثروة هذه المؤسسة ، الخاضعة للضريبة ، وفي نفس الشروط ، كما لو تمت استدانها ، من قبل مقيم بالدولة الأولى .

أن تضع في الحسبان المداخيل أو عناصر الشروة المعفاة؛ وهذا لحساب مبلغ هذه الضرائب على باقي دخل أو شروة هذا المقيم .

ب - إذا تلقى مقيم بلجيكي عناصر الدخل المتضمنة في دخله الإجمالي الخاضع للضريبة البلجيكية والتي تشمل في أرباح الأسهم الخاضعة للضريبة طبقا للمادة 10 - الفقرة 2 ، وغير المعفاة من الضريبة البلجيكية بموجب الفقرة ج أدناه ، وفي الفوائد الخاضعة للضريبة طبقا للمادة 11 الفقرة 2 أو 8 أو في الأرباح الخاضعة للضريبة طبقا للمادة 12 الفقرة 2 أو 6 ، فإن الضريبة الجزائرية المقتطعة من هذه المداخيل تحسم من الضريبة البلجيكية المتعلقة به من المداخيل طبقا للأحكام الموجودة في التشريع البلجيكي المتعلق بحسم الضرائب المدفوعة بالخارج من الضريبة البلجيكية ، أخذا بعين الاعتبار كل تعديل لاحق لهذا التشريع .

ج - إذا كانت شركة مقيمة بلجيكيًا تمتلك أسهم أو حصص في شركة بالأسهم مقيمة بالجزائر ، فإن أرباح الأسهم التي تدفعها هذه الشركة والتي تكون خاضعة للضريبة بالجزائر طبقا للمادة 10 الفقرة 2 تكون معفاة من ضريبة الشركات بلجيكيًا ضمن الشروط والحدود التي ينص عليها التشريع البلجيكي .

د - طبقا للتشريع البلجيكي ، عندما تطرح فعليا الخسائر التي تتعرض لها مؤسسة مستقلة من طرف مقيم بلجيكي في مؤسسة مستقلة واقعة بالجزائر ، وذلك من أرباح هذه المؤسسة بالنسبة لخصر الضريبة عليها بلجيكيًا ، فإن الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة "أ" أعلاه ، لا يطبق بلجيكيًا على أرباح المراحل الأخرى الخاضعة للضريبة والعائدة لهذه المؤسسة ، إذا كانت هذه الأرباح معفاة أيضا من الضريبة بالجزائر بسبب تعويضها لهذه الخسائر .

المادة 23

الغاء الأزواج الضريبي

1 - بالنسبة للجزائري، يتم تجنب الأزواج الضريبي على الشكل التالي:

- أ - إذا تلقى مقيم بالجزائر مداخيل أو كان يمتلك ثروة تخضع للضريبة ببلجيكا، وهذا طبقا لاحكام هذه الاتفاقية ، فان الجزائر: (1) تخضع من الضريبة التي تستخلصها على مداخيل هذا المقيم مبلغا يساوي الضريبة على الدخل المدفوعة ببلجيكا (2) تطرح من الضريبة التي تستخلصها على ثروة هذا المقيم مبلغا يكون مساويا للضريبة على الثروة المدفوعة ببلجيكا.
- ب - غير انه ، لا يمكن أن يتجاوز المبلغ المخصص بهذه الدولة أو بتلك ، الجزء من الضريبة على الدخل أو الضريبة على الثروة ، السواقح حسابه قبل الطرح، والمطابق حسب الحالة ، للمداخيل أو الثروة الخاضعين للضريبة ببلجيكا .

2 - بالنسبة لبلجيكا ، يتم تجنب الأزواج الضريبي على الشكل التالي:

- أ - إذا تلقى مقيم ببلجيكا مداخيل أو كان يمتلك عناصر الثروة التي تخضع للضريبة بالجزائر ، طبقا لأحكام هذه الاتفاقية ، باستثناء أحكام المادة 10 الفقرة 2 والمادة 11 الفقرتين 2 و8 والمادة 12 الفقرتين 2 و6 ، فان بلجيكا تعفى من الضريبة هذه المداخيل أو عناصر هذه الثروة ، ولكنها تستطيع

المادة 22

الثروة

1- إن الثروة المكونة من الأملاك العقارية المشار إليها في المادة 6، والتي يملكها مقيم في دولة متعاقدة ، وتوجد في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى.

2- إن الثروة المكونة من الأموال المنقولة ، التي تشكل جزءا من أموال مؤسسة مستقرة ، تملكها مؤسسة دولة متعاقدة ، في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو من أموال منقولة تعود لقاعدة ثابتة ، والتي يتوفر عليها مقيم دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، مسسب أجل ممارسة مهنة مستقلة ، تخضع للضريبة ، في هذه الدولة الأخرى.

3- إن الثروة المكونة من السفن والطائرات، المستقلة في حركة النقل الدولي، وبذلك من أموال منقولة ، مخصصة لاستغلال هذه السفن والطائرات، لا تخضع للضريبة ، إلا في الدولة المتعاقدة، التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمؤسسة .

4- إن جميع العناصر الأخرى لثروة مقيم دولة متعاقدة ، لا تخضع للضريبة، إلا في هذه الدولة .

المادة 21

المداخليل الأخرى

إن عناصر دخل مقيم بدولة متعاقدة ، أيا كان مصدرها ، والتي لم يتم التطرق لها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية ، لاتخضع للضريبة ، إلا في هذه الدولة .

المساعدة 20

الطبية والمترجمون والمتدربون

إن الطالب أو المترجم أو المتدرب، الذي يعتبر أو كان يعتبر، مباشرة قبل التحاقه بدولة متعاقدة، مقيماً بالدولة المتعاقدة الأخرى، والذي يتيم، بصفة مؤقتة بالدولة الأولى، لغرض وحيد وهو متابعة دراسته أو تكوينه، لا يخضع للضريبة في هذه الدولة الأولى، وذلك:

أ- على انمبالغ التي يتلقاها من موارد موجودة خارج هذه الدولة لأجل تغطية المصاريف المتعلقة بتعمه شؤونه أو لراسته أو تكوينه،

ب- على كل منحة، مرتب أو ثمن يتلقاه من مؤسسة علمية، تربوية أو إنسانية.

ج- على مرتبات، مقابل عمل مأجور يمارس بالدولة الأولى خلال المدة العادية لندراسة أو فترة ترمص أو تمهين التي لا تتعدى سنة واحدة، وذلك حسب الحالة، إذا كانت هذه المرتبات لا تتجاوز المبلغ المحدد عن طريق اتفاق ودي وأن تكسبون خصمة لاكمال الموارد اللازمة لبلوغ الهدف.

المادة 19

الوظائف العمومية

1.1 (أ) إن المرتبات ، باستثناء المعاشات ، التي تدفعها دولة متعاقدة ، أو إحدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية لشخص طبيعي ، مقابل خدمات مقدمة لهذه الدولة ، أو لهذا الفرع السياسي ، أو لهذه الجماعة المحلية ، لا تخضع للضريبة ، إلا في هذه الدولة .

(ب) غير أن هذه المرتبات ، لا تخضع للضريبة ، إلا في الدولة المتعاقدة الأخرى ، إذا كانت الخدمات مقدمة في هذه الدولة ، وكان الشخص الطبيعي مقيماً بهذه الدولة ، والسني :

1- يحمل جنسية هذه الدولة ، أو ،

2- أنه لم يصبح مقيماً بهذه الدولة ، لمجرد تقديم الخدمات فقط .

2 - أ) إن المعاشات المدفوعة ، من طرف دولة متعاقدة ، أو إحدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية ، إما مباشرة أو عن طريق الإقطاع من الأموال التي تم تكوينها لفائدة شخص طبيعي مقابل الخدمات المقدمة لهذه الدولة ، أو لهذا الفرع السياسي أو الجماعة المحلية ، لا تخضع للضريبة ، إلا في هذه الدولة .

(ب) غير أن هذه المعاشات ، لا تخضع للضريبة ، إلا في الدولة المتعاقدة الأخرى ، إذا كان الشخص الطبيعي مقيماً في هذه الدولة و يحمل جنسيته .

3- تطبق أحكام المواد 15، 16، 18 على المرتبات و المعاشات المدفوعة ، مقابل خدمات مقدمة ، في إطار نشاط صناعي أو تجاري تمارسه دولة متعاقدة ، أو إحدى فروعها السياسية ، أو جماعاتها المحلية .

4- إن المرتبات المدفوعة ، من طرف دولة متعاقدة ، لشخص طبيعي ، مقابل نشاط ممارس في الدولة المتعاقدة الأخرى ، في إطار اتفاقيات أو اتفاقات مساعدة أو تعاون مبرمة بين الدولتين المتعاقدتين ، لا تخضع للضريبة ، إلا في الدولة الأولى .

المسألة 18
المعاشات

1. مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من المادة 19 ، فإن المعاشات وغيرها من المكافآت المعادلة ، المدفوعة لمقيم في دولة متعاقدة ، برسم عمل سابق ، لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة .
2. بصرف النظر عن أحكام الفقرة الأولى ، فإن المعاشات و المنح الأخرى سواء كانت دورية أم لا ، التي تدفع تطبيقاً للتشريع الاجتماعي لدولة متعاقدة أو في إطار النظام العام المنظم من قبل دولة متعاقدة لاتمام الإمتيازات المنصوص عليها من قبل هذا التشريع ، تخضع للضريبة في هذه الدولة .

المادة 16

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

- 1- ان مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب الحضور والتعويضات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم دولة متعاقد بصفة عضو مجلس إدارة أو مجلس مراقبين أو هيئة مماثلة أو شركة ، مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع لضريبة في هذه الدولة الأخرى.
- 2- ان أجور الشخص المذكور بالفقرة الأولى ، التي يتحصل عليها بمناسبة قيامه بأعمال الإدارة اليومية أو ذات الطابع التقني ، وكذلك الأجر التي بتقاضاها مقيم بدولة متعاقدة ، اثر قيامه بنشاط شخصي ، بصفته شريك -الشركة غير الشركة ذات الأسهم ، و الذي يعتبر مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع للضريبة طبقا لأحكام المادة 15.

المادة 17

فنانون رياضيون

- 1- بصرف النظر عن أحكام المادتين 14 ، 15 ، فان المداخل ، التي يحملها مقيم دولة متعاقدة ، من ممارسة أنشطته الشخصية في الدولة المتعاقدة الأخرى ، باعتباره فنانا استعراضيا ، كفنان المسرح والسينما ، والأذاعة أو التلفزة ، أو موسيقى ، أو رياضي تخضع لضريبة في الدولة الأخرى.
- 2- اذا كانت مداخل الأنشطة ، التي يمارسها فنان استعراضي أو رياضي ، شخصيا وبهذه الصفة ، لا تدفع للفنان أو الرياضي نفسه ، بل لشخص آخر ، فان هذه المداخل بصرف النظر عن أحكام المواد 7 ، 14 و 15 تخضع لضريبة ، في الدولة المتعاقدة التي تمارس بها أنشطة الفنان أو الرياضي .
- 3- لا تطبق أحكام الفقرتين 1 و 2 ، على المداخل المتأتية من النشاطات الشخصية لمحترفي الاستعراضات الممارسة بدولة متعاقدة و انموله بصفة كئيهم أو حصنة كبيرة من الأموال العمومية للدولة المتعاقدة الأخرى ، أو أحد فروعها انسيابية أو مجموعاتها الحثنية . في هذه الحالة لا تخضع المداخل المستمدة من هذه النشاطات لضريبة الا بالدولة المتعاقدة الأخرى.

2- تشمل عبارة " مهنة حرة" على وجه الخصوص الأنشطة المستقلة ذات الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني أو التربوي أو البيداغوجي ، وكذلك الأنشطة المستقلة للأطباء والمحامين والمهندسين والمهندسين المعماريين والأطباء والأسنان والمحاسبين.

المادة 15

المهنة غير المستقلة

1- مراعاة أحكام المواد 16 ، 18 و 19 ، فإن الأجير والرواتب والمرتبات الأخرى المماثلة ، التي يتقاضاها ، مقيم دولة متعاقدة ، برسم عمل مأجور لا تخضع للضريبة ، إلا في هذه الدولة ، ما عدا ، إذا كان العمل ممارساً في الدولة المتعاقدة الأخرى . فإذا كان العمل ممارساً بالدولة الأخرى ، فإن الرواتب المقبوضة ، بهذه الصفة ، تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى:

2- بصرف النظر عن أحكام الفقرة الأولى ، فإن الرواتب التي يتقاضاها ، مقيم دولة متعاقدة ، برسم عمل مأجور ، يمارسه في الدولة المتعاقدة الأخرى ، لا تخضع للضريبة ، إلا في الدولة الأولى ، شريطة .

أ- أن يقيم المستفيد بالدولة الأخرى ، فترة أو فترات زمنية ، لا تتجاوز في مجموعها 183 يوماً ، خلال السنة المدنية ،

ب- وأن تكون الرواتب ، مدفوعة من طرف مشغل أو لحساب مشغل غير مقيم بالدولة الأخرى، و

ج- أن لا تتحمل أعباء الرواتب ، مؤسسة مستقرة ، أو قاعدة ثابتة ، يمنكها المشغل ، في الدولة الأخرى.

3- بصرف النظر عن الأحكام السابقة الواردة في هذه المادة ، فإن الرواتب المقبوضة ، برسم عمل مأجور ، يمارس على متن سفينة أو طائرة مستقلة في حركة النقل مقر الدولي، تخضع للضريبة ، في الدولة المتعاقدة ، التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمؤسسة .

المادة 13

أرباح رأس المال

1- ان الأرباح التي يحصل عليها مقيم بدولة متعاقد ، من التصرف في الأملاك العقارية المشار إليها في المادة 6 ، والتي توجد بالدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- ان الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة التي تدخل في أصول المؤسسة المستقرة والتي تملكها مؤسسة دولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الأخرى، أو الناتجة عن أموال منقولة تابعة لقاعدة ثابتة يملكها مقيم دولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الأخرى ، لممارسة مهنة مستقلة ، بما فيها الأرباح الناتجة من التصرف في تلك المؤسسة المستقرة ، (بمفردها أو مع مجموع المؤسسة) أو هذه القاعدة الثابتة ، تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى.

3- لا تخضع للضريبة ، الأرباح الناتجة من التصرف في السفن أو الطائرات ، المستغلة في حركة النقل الدولي ، أو الناتجة عن الأموال المنقولة ، المخصصة لاستغلال هذه السفن أو الطائرات ، إلا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمؤسسة .

4- ان الأرباح الناتجة من التصرف في أية أموال أخرى ، غير تلك المشار إليها في الفقرات 1 ، 2 ، 3 ، لا تخضع للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة ، التي يكون الشخص المتنازل عنها مقيماً بها .

المادة 14

المهنة المستقلة

1- لا تخيب للضريبة ، المداخل التي يحصل عليها مقيم دولة متعاقدة ، من ممارسته لمهنة حرًا ، أو أنشطة أخرى ذات طابع مستقل ، إلا في هذه الدولة المتعاقدة باستثناء ما يلي:

أ) - إذا كان له ، بصفة عادية ، في الدولة المتعاقدة الأخرى ، قاعد ثابتة لممارسة أنشطته/فاته . تخضع في هذه الحالة ، للضريبة ، في الدولة المتعاقدة الأخرى جزء الدخل بمفرده والمنسوب لهذه القاعدة الثابتة ، أو

ب) - إذا كان يقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، فترة أو فترات زمنية لمدة تساوي أو تفوق في مجموعها 183 يوماً خلال السنة الجردية يخضع في هذه الحالة ، للضريبة ، في الدولة المتعاقدة الأخرى ، جزء الدخل بمفرده الناتج عن هذه الأنشطة ، الممارسة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

فإن أحكام هذه المادة ، لا تطبق الا على هذا المبلغ الأخير .
وفي هذه الحالة ، يبقى الجزء الزائد من المدفوعات ، خاضعا للضريبة
طبقا لتشريع كل دولة متعاقدة ومراعاة الأحكام الأخرى
من هذه الاتفاقية .

المادة 12

الأتاوات

1- إن الأتاوات الناتجة في دولة متعاقدة ، والمدفوعة لغائدة مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى ، تخرض عليها الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

2- غير أن هذه الأتاوات ، تخضع كذلك للضريبة في الدولة ، المتعاقدة التي تنتج فيها وفقا لتشريع هذه الدولة ، أما إذا كان المستفيد الفعلي من الأتاوات مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو لا ينبغي أن تتعدى:

أ- 5% من المبلغ الإجمالي للأتاوات المدفوعة لا استعمال أو التنازل عن استعمال حقوق التأليف ونميا يتعلق بإنتاج أدبي أو فني أو علمي ، باستثناء الأفلام السينماتوغرافية والأشرطة الاداعية والتلفزية .

ب- 5% من المبلغ الإجمالي للأتاوات ، في الحالات الأخرى.

3- تعني عبارة " الأتاوات " الواردة في هذه المادة ، المبالغ المدفوعة ، مهما كان نوعها ، مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق التأليف ، الخاصة بعمسل أدبي أو فني أو علمي ، بما في ذلك ، الأفلام السينماتوغرافية والأفلام والأشرطة الاداعية والتلفزية أو الانتفاع ببراءة أو علامة منمغ أو تجارة أو رسم أو نموذج تصميم ، أو خطة أو تركيب معدلة أو طريقة سرية ، وكذلك مقابل استعمال أو الحق في استعمال تجهيز صناعي أو تجاري أو علمي ، وكذلك مقابل معلومات لها صلة بتجربة مكتسبة فسي الميدان الصناعي أو التجاري أو العلمي.

4- لا تطبق أحكام الفقرتين 1 و 2 ، عندما يكون المستفيد الفعلي من الأتاوات ، مقيما بدولة متعاقدة ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، التي تنتج فيها الأتاوات ، أما نشاطا صناعيا أو تجاريا، بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة فيها ، أو مهنة مستدامة بواسطة قاعدة ثابتة فيها، وأن يكون الحق أو الملك الذي تتولد عنه الأتاوات مرتبطا بها فعليا ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة 7 أو 14 ، حسب الأحوال.

5- تعتبر الأتاوات ، ناتجة في دولة متعاقدة ، عندما يكون المدين ، الدولة نفسها أو فرعا سياسيا ، أو جماعة محلية أو مقيما بهذه الدولة . غير أنه ، عندما يكون المدين بالأتاوات ، سواء كان بدولة متعاقدة أو غير مقيم بها، يملك في دولة متعاقدة ، مؤسسة مستقرة أو قاعدة ثابتة ، التي من أجلها ، تم إبرام العقد المؤدي الى دفع الأتاوات ، و النسبي تتحمل عبء هذه الأتاوات ، التي تعتبر ناتجة في الدولة المتعاقدة ، التي توجد بها المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة .

6- إذا ترتب عن علاقات خاصة ، تربط المدين بالمستفيد الفعلي ، أو تربط كليهما بأشخاص آخرين ، فإن مبلغ الأتاوات ، - باعتبار الخدمات التي تدفع من أجلها - يتجاوز المبلغ المتفق عليه بين المدين والمستفيد الفعلي، في غياب مثل هذه العلاقات

ج - فوائد ايداع مبالغ مالية غير ممثلة بسندات لحاطولها المنفذة داخل المؤسسات المصرفية .

4- خلافاً لأحكام الفقرة الثانية ، تكون الفوائد المحصنة من قبل دولة متعاقدة لحسابها الخاص معفاة من الضريبة من قبل الدولة المتعاقدة الأخرى.

5- ان عبارة " فوائد" انستعملت في هذه المادة ، تعني مداخيل الديوين مومسا كانت طبيعتها المنبوعة أو غير المنبوعة بضمانات موثقة يبرهن أو بشرط يقضي بالمساهمة في أرباح المدينين ، وخاصة مداخيل الأموال العامة والالتزامات المتعلقة بالقروض بما فيه العلاوات والحصص المرتبطة بهذه السندات، بينما لا تشمل عبارة " فوائد" في منظور هذه المادة العقوبات نتيجة النفع المتأخر ولا الفوائد التي تعتبر كأرباح للأسهم في منظور المادة 10 الفقرة 3 ، الحمصة الثانية .

6- لا تنطبق أحكام الفقرات 1 ، 2 ، 3 عندما يمارس المستفيد الفعلي من الفوائد المقيم بدولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الأخرى التي تنتجها الفوائد إما نشاطاً صناعياً أو تجارياً بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة بها، أو هيئة مستقلة عن طريق تاعمة ثابتة موجودة بها وتكون الديوين المنتجة للفوائد مرتبطة بها بهيئة فعلية . في هذه الحالة تنطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14 حسب الحالات .

7- تعتبر الفوائد ناتجة في دولة متعاقدة ، عندما يكون المدير هذه الدولة نفسها ، أو فرع سياسي ، أو جماعة محلية ، أو مقيم بهذه الدولة . فبسير أنه ، عندما يكون المدين بالفوائد ، سواء كان مقيماً بدولة متعاقدة ، أو غير مقيم بها، يملك في دولة متعاقدة ، مؤسسة مستقرة ، أو قاعدة ثابتة ، والتي من أجلها تم اقتراض الدين النموذجي الى دفع فوائد، والتي تتحمل عبء هذه الفوائد التي تعتبر ناتجة ، في الدولة التي توجد بها المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة .

8- اذا ترتب عن علاقات خاصة تربط المدين بالمستفيد الفعلي ، أو تربط كليهما بأشخاص آخرين ، فان مبلغ الفوائد باعتبار الدين ، الذي تدفع من أجله - يتجاوز المبلغ المتفق عليه بين المدين والمستفيد الفعلي، ففي غياب مثل هذه العلاقات ، فان أحكام هذه المادة لا تطبق الا على هذا المبلغ الأخير. وفي هذه الحالة ، يبقى الجزء الزائد من الفوائد خاضع للضريبة ، طبقاً لتشريع كل دولة متعاقدة تنتج فيها الفوائد .

4- لا تنطبق أحكام الفقرتين 1- 2 عندما يمارس المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم المقيم بدولة متعاقد، في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم بها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم، اما نشاطا صناعيا أو تجاريا بواسطة مؤسسة مستقرة متواجدة بهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أو مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة متواصلة بها، والتي تشمل بها المشاركة المنتجة لأرباح الأسهم بصفة فعلية، في هذه الحالة تطبيق أحكام المادتين 7 أو 14، حسب الحالة.

5- عندما تستخلص شركة مقيمة بدولة متعاقدة فوائد أو مداخيل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن هذه الدولة الأخرى لا تستطيع تحصيل أية ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة، ما عدا في حالة ما اذا تم دفع هذه الأرباح لمقيم هذه الدولة الأخرى أو في حالة ما اذا كانت المشاركة المنتجة لأرباح الأسهم ترتبط فعليا بمؤسسة مستقرة أو بقاعدة ثابتة تقعان بهذه الدولة الأخرى، أو اقتناع أية ضريبة بعنوان فرض الضريبة على الأرباح غير الموزعة، على أرباح الشركة التي لم يتم توزيعها، حتى وان اشتملت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة أو جزء منها على أرباح أو مداخيل ناتجة عن هذه الدولة الأخرى.

المادة 11

الفوائد

1- ان الفوائد المتأتية من دولة متعاقدة والمدفوعة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة بهذه الدولة الأخرى.

2- غير أن هذه الفوائد تخضع أيضا للضريبة بالدولة المتعاقدة التي تنتج فيها وحسب تشريع هذه الدولة، أما اذا كان المستفيد الفعلي بالفوائد مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى، فان مبلغ الضريبة المفروضة على هذا النحو لا يمكن أن يتجاوز 15 بالمائة من المبلغ الاجمالي للفوائد.

3- خلافا لأحكام الفقرة الأولى والثانية، لا تخضع الفوائد للضريبة سوى بالدولة المتعاقدة التي يكون فيها المستفيد الفعلي مقيما بها عندما يتعلق الأمر ب:

أ- فوائد الديون التجارية بما فيها تلك المتمثلة في سندات تجارية ناتجة عن عملية الدفع بأجل محدد لتوريد البضائع والمنتجات أو الخدمات من قبل المؤسسات.

ب- فوائد القروض مهما كانت طبيعتها غير ممثلة بسندات لحاملها والتي تمنحها المؤسسات المصرفية.

علاقتها التجارية أو المالية وكانت تخالف الشروط المتفق عليها بين مؤسسات مستقلة ، فان الأرباح التي تكون قد تحققت من قبل إحدى المؤسسات ولكنها لم تتحقق بسبب قيام هذه الشروط يجوز ضمها لأرباح هذه المؤسسة واخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2- عندما تدرج دولة متعاقدة في أرباح مؤسسة تابعة لها - وتفرض تبعاً لذلك أرباحاً فرضت على أساسها الضريبة على مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى، في تلك الدولة وتكون هذه الأرباح المدرجة قد تحققت من قبل المؤسسة التابعة للدولة الأولى ، اذا كانت الشروط المتفق عليها بين المؤسسات هي نفس الشروط التي يكون قد تم الاتفاق عليها بين مؤسسات مستقلة ، فان الدولة الأخرى تقوم بالتعديل الذي تراه مناسباً لمبلغ الضريبة التي تم تحصيلها على هذه الأرباح .
ولتحديد هذا التعديل ، يؤخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية واذا اقتضت الضرورة ذلك، تتشاور السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين.

المادة 10

أرباح الأسهم

1- ان أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة لشخص مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة بهذه الدولة الأخرى.

2- غير ان أرباح الأسهم هذه تخضع أيضاً للضريبة بالدولة المتعاقدة التي تقيم بها الشركة التي تدفع الأرباح وحسب تشريع هذه الدولة أما اذا كان المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم مقيماً بالدولة المتعاقدة الأخرى ، فان هذه الضريبة المؤسسة في هذه الحالة لا يمكن أن تتجاوز 15 بالمائة من المبلغ الاجمالي لأرباح الأسهم. هذه الفقرة لا تخص فرض الضريبة على الشركة بعنوان الأرباح المستعملة في دفع أرباح الأسهم

3- ان عبارة " أرباح الأسهم " المستعملة في هذه المادة تدل على المداخيل المتأتية من أسهم أو بطاقات انتفاع حصص المناجم أو حصص المؤسس أو حصص أخرى مستفيدة باستثناء الديون وكذلك مداخيل الحصص الاجتماعية الأخرى الخاضعة لنفس النظام الجبائي الذي تخضع له مداخيل الأسهم بمقتضى تشريع الدولة التي تقيم به الشركة الموزعة .

وتدل هذه العبارة أيضاً ، على مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة من قبل الشركاء فسي شركات أخرى غير الشركات ذات الأسهم الذين يعتبرون مقيمين ببلجيكا ، حتى وان أعطيت هذه المداخيل في شكل فوائد .

المادة 8

الملاحة البحرية والملاحة الجوية

أولاً: إن الأرباح الناتجة عن استغلال سفن أو طائرات في مجال النقل الدولي ، لا تخضع للضريبة الا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمؤسسة .

ثانياً: إذا كان مقر الإدارة الفعلية لمؤسسة ملاحية بحرية موجوداً على متن سفينة فإن المقر المذكور يعتبر موجوداً بالدولة المتعاقدة التي يوجد بها ميناء رسو السفينة وعند عدم وجود ميناء ترسو فيه السفينة فالمقر المذكور يعتبر موجوداً بالدولة المتعاقدة التي يكون مستعمل السفينة مقيماً بها .

ثالثاً: تنطبق أحكام الفقرة الأولى أيضا على الأرباح الناتجة عن المساهمة في جمع مالي أو استغلال جماعي أو هيئة دولية للاستغلال .

رابعاً: بصرف النظر عن أحكام المادة 29 الفقرة الثانية من هذه الاتفاقية ، إلا أنه لا تنطبق أحكام هذه المادة على ما يتعلق بكل ضريبة جزائرية أو كل ضريبة بلجيكية تخص المداخيل التي بموجبها تنتج الاتفاقيات الآتية آثارها تجاه هذه الضريبة :

أ- الاتفاق الخاص بتفادي الازدواج الضريبي على المداخيل الناتجة عن استغلال خدمات الطيران الدولي الموقع بتاريخ 30 مايو 1981 بالجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة البلجيكية .

ب- الاتفاق الخاص بتفادي الازدواج الضريبي على المداخيل الناتجة عن استغلال السفن في النقل الدولي الموقع بتاريخ 11 جانفي 1983 بالجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة البلجيكية .

ج- الاتفاق البحري بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي - و اللوكسمبورغ الموقع بالجزائر بتاريخ 17 مايو 1979 ليخص هذا الاتفاق العلاقات الجزائرية البلجيكية فقط .

المادة 9

المؤسسات المشتركة

عندما تساهم مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو رأس مال مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى ،

ب - أو يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو في رأس مال مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة ومؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى ، وإذا وضعت أو فرضت في أي من الحالتين المذكورتين شروط بين المؤسسات فيما يخص

ثالثاً: لتحديد أرباح مؤسسة مستقرة تخصم المصاريف المبذولة لتحقيق أهداف هذه المؤسسة المستقرة بما في ذلك مصاريف الإدارة والمصاريف العامة الإدارية المبذولة في هذا المجال ، سواء بالدولة التي توجد بها هذه المؤسسة أو بمكان آخر ، ولا يمكن خصم المبالغ التي قد تدفع عند الاقتضاء من المؤسسة المستقرة إلى مقر المؤسسة أو إلى إحدى المؤسسات الأخرى كأتاوات وأتعاب وغير ذلك من الحقوق المماثلة كاستعمال شهادات البراءة أو الحقوق الأخرى أو كعمولة مقابل اسداء خدمات أو نشاط إدارة فيما عدا حالة مؤسسة مصرفية كفوائد عن المبالغ المقرضة للمؤسسة المستقرة .

كما أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار لحساب أرباح مؤسسة مستقرة، المبالغ المسجلة من قبل المؤسسة المستقرة في خصوم المقر المركزي أو إحدى مؤسساته الأخرى، كأتاوات أو أتعاب أو مدفوعات أخرى مماثلة ، (وهذا باستثناء استرجاع المصاريف المبذولة) لاستعمال شهادات البراءة أو الحقوق الأخرى أو كعمولة أو مقابل اسداء خدمات معينة أو نشاط خاص بإدارة، الا في حالة مؤسسة مصرفية كفوائد عن المبالغ المقرضة للمقر المركزي للمؤسسة أو لاحدى المؤسسات التابعة لها .

رابعاً: اذا كان المعمول به في دولة متعاقدة أن يقع تحديد الأرباح العائدة لمؤسسة مستقرة على أساس توزيع الأرباح الاجمالية للمؤسسة بين مختلف أجزائها ، فان أحكام الفقرة الثانية لا تمنع الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على هذا النحو ، على أنه يجب أن تكون طريقة التوزيع المتبعة مستعملة بكيفية تجعل النتيجة المحصل عليها مطابقة للمبادئ الواردة بهذه المادة .

خامساً: طبقاً للفقرات السابقة يقع تحديد الأرباح العائدة للمؤسسة المستقرة كل سنة بنفس الطريقة ما لم توجد أسباب مقبولة وكافية لانتهاج طريقة أخرى.

سادساً: اذا اشتملت الأرباح على عناصر دخل تم التعرض إليها كل على حده في المصاد الأخرى من هذه الاتفاقية ، فان أحكام هذه المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة .

المادة 6

مداخليل الأملاك العقارية

أولاً: تكون مداخليل الأملاك العقارية للشخص المقيم في دولة متعاقدة والواقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى خاضعة للضريبة في هذه الدولة الأخيرة (بما في ذلك مداخليل المستثمرات الفلاحية والغابية).

ثانياً: تعرف عبارة " أملاك عقارية " حسب قانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها هذه الأملاك . وتشمل في جميع الحالات التوابع للأملاك العقارية والمعدات والحيوانات الحية أو الميتة التابعة للمستثمرات الفلاحية والغابية والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون الخاص المتعلقة بالملكية العقارية وحق الانتفاع بالأملاك العقارية والحقوق الخاصة بالمعاليم المتغيرة أو الثابتة بالنسبة لاستغلال أو التنازل عن المناجم المعدنية والينابيع وغيرها من الموارد الطبيعية ، ان السفن والمراكب والطائرات لا تعتبر أملاكاً عقارية .

ثالثاً: تنطبق أحكام الفقرة الأولى على المداخليل المتأتية من الاستغلال أو الانتفاع المباشر أو الكراء أو الإيجار الزراعي وكذلك على كل شكل آخر من أشكال استغلال الأملاك العقارية .

رابعاً: تنطبق أحكام الفقرتين 1 ، 3 أيضا على المداخليل المتأتية من الأملاك العقارية لمؤسسة وكذلك على المداخليل المتأتية من الأملاك العقارية المستعملة لمباشرة مهنة مستقلة .

المادة 7

أرباح المؤسسات

أولاً: ان أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة لا تخضع للضريبة الا بتلك الدولة ما عدا اذا كانت المؤسسة تمارس نشاطها في الدولة المتعاقدة الأخرى ، بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة بها، فاذا مارست المؤسسة نشاطها على هذه الصورة فان أرباحها تكون خاضعة للضريبة في الدولة الأخرى ولكن فقط عندما تنسب هذه الأرباح للمؤسسة المستقرة المذكورة

ثانياً: مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة، اذا باشرت مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة نشاطها في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق مؤسسة مستقرة موجودة بها، تنسب الأرباح في كلتا الدولتين المتعاقدتين لهذه المؤسسة المستقرة التي كان يمكن لها تحقيقها لو قامت بإنشاء مؤسسة متميزة عنها تقوم بممارسة نفس النشاطات أو نشاطات مماثلة لها . في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة وتتعامل بكل استقلالية مع المؤسسة التي تشمل مؤسسة مستقرة بالنسبة لها .

هـ - اذا استعملت منشأة ثابتة للأعمال لغرض ممارسة أي نشاط آخر نو صيغة تحضيرية أو فرعية

و - اذا استعملت منشأة ثابتة للأعمال لغرض ممارسة مزدوجة للنشاطات المبينة في المقاطع من "ا" الى "هـ" بصفة تجميعية شريطة أن يحتفظ مجموع نشاط المنشأة الثابتة للأعمال الناتج عن هذا الجمع بطابع تحضيرى أو فرعى.

خامسا: بصرف النظر عن أحكام الفقرتين 1 ، 2 ، عند ما يعمل شخص بدولة متعاقدة لحساب مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى.

(فيما عدا الوكيل الذي يتمتع بوضعية مستقلة والذي تنطبق عليه أحكام الفقرة السادسة فان هذه المؤسسة تعتبر كأن لها مؤسسة مستقرة في الدولة المتعاقدة الأخرى بالنسبة لكل الأنشطة التي يمارسها هذا الشخص لحسابها ، اذا كان هذا الأخير :

أ- اذا كان يتمتع بهذه الدولة بسلطة يباشرها بصفة اعتيادية ، وتسمح له بإبرام العقود باسم المؤسسة الا اذا كانت أنشطة هذا الشخص لا تتعدى حدود الأنشطة المذكورة بالفقرة الرابعة، والتي اذا وقعت ممارستها في نطاق منشأة ثابتة للأعمال، لا تجعل من هذه المنشأة الثابتة للأعمال مؤسسة مستقرة حسب مضمون الفقرة المذكورة أو :

ب - اذا لم يكن يتمتع بهذه السلطة وكان يحتفظ عادة في الدولة الأولى بكمية من البضائع يأخذ منها السلع بانتظام لغرض التسليم لحساب المؤسسة .

سادسا: لا تعتبر مؤسسة بدولة متعاقدة لها منشأة مستقرة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد ممارستها في هذه الدولة الأخرى نشاطا بواسطة سمسار أو وكيل عام أو أي وسيط له وضع مستقل، على شرط أن يعمل هؤلاء الأشخاص في نطاق نشاطهم العادي.

سابعا: ان شركة مقيمة بدولة متعاقدة تراقب أو تكون مراقبة من قبل شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى أو تمارس نشاطها داخل هذه الدولة (سواء عن طريق مؤسسة مستقرة أم لا) لا يكفي في حد ذاته أن يجعل من أيهما مؤسسة مستقرة للأخرى.

ب- اذا تعذر تحديد الشخص أو الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية وكذلك في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقدتين يعتبر مقيماً بالدولة التي اعتاد الإقامة بها .

ج- اذا كانت لهذا الشخص اقامة معتادة بكل من الدولتين المتعاقدتين أو اذا لم تكن له اقامة معتادة بأي من الدولتين، فإنه يعتبر مقيماً بالدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها .

د- اذا كان هذا الشخص حائزاً على جنسية الدولتين المتعاقدتين أو اذا لم يكن حائزاً على جنسية أي من الدولتين تبت السلطات المختصة بالدولتين المتعاقدتين في الموضوع باتفاق مشترك .

ثالثاً: اذا اعتبر شخص يكون شخصاً غير طبيعياً، مقيماً بكل من الدولتين المتعاقدتين وفقاً لأحكام الفقرة الأولى فإنه يعد مقيماً بالدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مقر ادارته الفعلية .

المادة 5

المؤسسة المستقرة

أولاً: تعني عبارة مؤسسة مستقرة في مفهوم الاتفاقية منشأة ثابتة لأعمال حيث مسن خلالها تمارس المؤسسة الكل أو جزءاً من نشاطها .

ثانياً: تشمل عبارة " مؤسسة مستقرة " بالخصوص:

أ- مقراً للإدارة

ب- فرعاً

ج- مكتباً

د- مصنفاً

هـ- ورشة

و- مغارة للبيع

ز- منجماً أو بئر بترول أو غاز أو محجراً أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية

ثالثاً: تشمل أيضاً عبارة " مؤسسة مستقرة " حظيرة بناء أو تركيب أو أنشطة مراقبة يقع القيام بها داخلها، اذا تجاوزت مدة اقامتها ثلاثة أشهر .

رابعاً: يصرّف النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة ، لا يعتبر أن هناك مؤسسة مستقرة

أ- اذا استعملت التجهيزات فقط لغرض التخزين أو فرض بضائع المؤسسة

ب - اذا أودعت بضائع تملكها المؤسسة لغرض تخزينها أو عرضها فقط

ج- اذا أودعت بضائع تملكها المؤسسة لغرض تصنيعها من طرف مؤسسة أخرى فقط

د - اذا استعملت منشأة ثابتة لأعمال لغرض شراء البضائع أو جمع معلومات للمؤسسة .

2- تعني عبارة " بلجيكا " المملكة البلجيكية مستعملة بالمعنى الجغرافي ويعني اقليم المملكة البلجيكية بما فيه المياه الإقليمية بالإضافة الى تلك المناطق التي تمارس عليها المملكة البلجيكية صلاحيات القضاء أو السلطة المطلقة قصد التتقيب. واستغلال موارد أعماق البحار وباطنها المياه المحاذية " وهذا طبقا للقانون الدولي.

حـ يشمل لفظ " شخص " الأشخاص الطبيعيين والشركات وكل مجموعات الأشخاص الاخرى د - يعنى لفظ " شركة " كل شخص معنوي أو كل كيان يعتبر بمثابة شخص معنوي قصد اخضاعه للضريبة .

هـ - تعني عبارتا " مؤسسة دولة متعاقدة " ومؤسسة دولة متعاقدة أخرى " على التوالي مؤسسة يستغلها مقيم في دولة متعاقدة ومؤسسة يستغلها مقيم لمسي الدولة المتعاقدة الأخرى.

و- تعني عبارة " النقل الدولي " كل نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة مستغلة من طرف مؤسسة داخل الدولة المتعاقدة الأخرى. يكون مقر ادارتها الفعلية بدولة متعاقدة ، الا اذا كانت السفينة أو الطائرة مرسية .
ز- تعني عبارة " السلطة المختصة ":

- 1- بالنسبة للجزائر : الوزير المكلف بالمالية أو ممثله المرخص له في ذلك.
- 2- بالنسبة لبلجيكا : وزير المالية أو ممثله المرخص له في ذلك.

ثانيا : لتطبيق الاتفاقية من طرف دولة متعاقدة يكون لكل عبارة لم يرد تعريفها في الاتفاقية المعنى الذي يعطيها لها قانون تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب ، التي هي موضوع الاتفاقية ، الا اذا اقتضى السياق خلاف ذلك .

المادة 4

المقيم

أولا : حسب مدلول هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " مقيم بدولة متعاقدة " كل شخص يخضع للضريبة بهذه الدولة بمقتضى التشريع المعمول به فيها ، وذلك بحكم مقره أو محل اقامته أو مقر ادارته بحكم كل مقياس آخر مماثل.

ثانيا : اذا اعتبر شخص طبيعي، وفقا لاحكام الفقرة الأولى مقيما باحدى الدولتين المتعاقدين، تقع تسوية وضعيته على النحو التالي:

أ- يعتبر هذا الشخص مقيما بالدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه ، اما كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدين، يعتبر مقيما بالدولة المتعاقدة التي تربطه بها أوثق العلاقات الشخصية والاقتصادية (يرتكز المصالح الحيوية) .

- (14) الضريبة الفلاحية الوحيدة
 - (15) الضريبة السنوية للتضامن على الأملاك العقارية،
 - (16) الضريبة على مداخيل الترقية العقارية،
 - (17) الاقتطاع من المصدر المطبق على أرباح الأسهم الموزعة على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يملكون مقرهم الجبائي أو مقرهم الاجتماعي بالجزائر،
- (هذه تسمى : "الضريبة الجزائرية")،

ب- بالنسبة لبلجيكا :

- (1) ضريبة الأشخاص الطبيعيين،
 - (2) ضريبة الشركات،
 - (3) ضريبة الأشخاص المعنويين
 - (4) ضريبة الأشخاص غير المقيمين،
 - (5) المساهمة الخاصة المشابهة لضريبة الأشخاص الطبيعيين، بما فيه ، الاقتطاعات و السنتيمات الإضافية لكث الضرائب و الاقتطاعات وكذلك الرسوم الإضافية على ضريبة الأشخاص الطبيعيين.
- (ما سبق يسمى الضريبة البلجيكية)

رابعاً : تنطبق الاتفاقية أيضا على الضرائب من نوع ماثل أو مشابه أو التي سيتم احداها بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية والتي تضاف للضرائب الحالية أو تعوضها ويقع تبادل المعلومات من طرف السلطات المختصة التابعة للدولتين المتعاقبتين .
حول التعديلات الواردة على تشريعاتها الجبائية .

المادة 3

تعاريف عامة

أولاً : حسب مدلول هذه الاتفاقية ما لم يدل السياق على خلاف ذلك :

(أ) تعني عبارة " الدولة المتعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الأخرى " حسب السياق، الجزائر أو بلجيكا،

(ب) تعني عبارة " الجزائر " الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مستعملة بالمعنى الجغرافي، ويعني إقليم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بما فيه المياه الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك المناطق التي تمارس عليها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية صلاحيات القضاء أو السلطات المطلقة قصد التنقيب واستغلال موارد أعماق البحار وباطنها والمياه "المحاذية" وهذا طبقا للقانون الدولي .

المادة الأولى

الأشخاص المعنيين

تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين باحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما .

المادة 2

الضرائب المعنية

أولاً: تنطبق هذه الاتفاقية على الضرائب المطبقة على الدخل والثروة الواقع استخلاصها لفائدة دولة متعاقدة أو فروعها السياسية أو مجموعاتها المحلية কিমা كانت طريقة الاستخلاص.

ثانياً: تعتبر كضرائب على الدخل والثروة الضرائب المستخلصة من مجموع المداخيل ومجموع الثروة أو من عناصر الدخل أو الثروة بما فيها الضرائب على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأملاك المنقولة أو الأملاك العقارية ، والضرائب على المبلغ الاجمالي للأجور التي دفعتها المؤسسات وكذلك الضرائب على القيم المضافة .

ثالثاً: ان الضرائب التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية هي على وجه الخصوص:

أ- بالنسبة للجزائريين:

- (1) الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ،
- (2) الضريبة على أرباح المهنيين غير التجارية ،
- (3) الرسم على النشاط المهني،
- (4) الضريبة على مداخيل الديون و الإيداع والضمان،
- (5) الرسم العقاري على الملكيات المبنية ،
- (6) الضريبة الخاصة على القيم المضافة ،
- (7) الضريبة على دخل مؤسسات البناء الأجنبية ،
- (8) الدفع الجزائي الذي يقع على غبء المستخدمين والمدينين بالريع
- (9) الضريبة على الرواتب والأجور وعلى الأيرام مدى الحياة ،
- (10) الضريبة التكميلية على مجموع الدخل،
- (11) الدين والضريبة على النتائج المترتبة عن أعمال التنقيب والبحث واستغلال ونقل المحروقات بواسطة الأنابيب
- (12) الضريبة الوحيدة على النقل الخاص،
- (13) الحق الثابت المطبق على مداخيل البحارة الصيادين وأرباب مراكب الصيد، والمستغلون للمهن الصغيرة ومجهزي السفن.

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

حكومة مملكة بلجيكا

رغبة منها في إبرام اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي
وارساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب
على الدخل والثروة ، اتفقتا على الاحكام التالية :

اتفاقية

بين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

مملكة بلجيكا

قصد تفادي الإزدواج الضريبي وأرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل والثروة.

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

O V E R E E N K O M S T

TUSSEN

DE DEMOCRATISCHE VOLKSREPUBLIC ALGERIJE

EN

HET KONINKRIJK BELGIE

TOT HET VERMIJDEN VAN DUBBELE BELASTING
EN TOT REGELING VAN WEDERZIJDSE BIJSTAND INZAKE
BELASTINGEN NAAR HET INKOMEN EN NAAR HET VERMOGEN

DE REGERING VAN DE DEMOCRATISCHE VOLKSREPUBLICK ALGERIJE

EN

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK BELGIE

WENSENDE EEN OVEREENKOMST TE SLUITEN
TOT HET VERMIJDEN VAN DUBBELE BELASTING EN
TOT REGELING VAN WEDERZIJDSE BIJSTAND INZAKE
BELASTINGEN NAAR HET INKOMEN EN NAAR HET VERMOGEN,
ZIJN HET VOLGENDE OVEREENGEKOMEN :

Artikel 1

PERSONEN OP WIE DE OVEREENKOMST VAN TOEPASSING IS

Deze Overeenkomst is van toepassing op personen die inwoner zijn van een overeenkomstsluitende Staat of van beide overeenkomstsluitende Staten.

Artikel 2

BELASTINGEN WAAROP DE OVEREENKOMST VAN TOEPASSING IS

1. Deze Overeenkomst is van toepassing op belastingen naar het inkomen en naar het vermogen die, ongeacht de wijze van heffing, worden geheven ten behoeve van een overeenkomstsluitende Staat, van de staatkundige onderdelen of plaatselijke gemeenschappen daarvan.

2. Als belastingen naar het inkomen en naar het vermogen worden beschouwd alle belastingen die worden geheven naar het gehele inkomen, naar het gehele vermogen, of naar bestanddelen van het inkomen of van het vermogen, daaronder begrepen belastingen naar voordelen verkregen uit de vervreemding van roerende of onroerende goederen, belastingen naar het totale bedrag van de door ondernemingen betaalde lonen of salarissen, alsmede belastingen naar waardevermeerdering.

3. De bestaande belastingen waarop de Overeenkomst van toepassing is, zijn met name :

a) in Algerije :

- (1) de belasting op nijverheids- en handelswinst;
- (2) de belasting op winst uit niet commerciële beroepen;
- (3) de belasting op de beroepswerkzaamheid;
- (4) de belasting op inkomsten uit schuldvorderingen, deposito's en borgsommen;
- (5) de grondbelasting op gebouwde onroerende goederen;
- (6) de bijzondere belasting op meerwaarden;
- (7) de belasting op de inkomsten van buitenlandse bouwondernemingen;

- (8) de forfaitaire storting van werkgevers en renteplichtigen;
 - (9) de belasting op salarissen, lonen, emolumenten, pensioenen en lijfrenten;
 - (10) de aanvullende belasting op het totale inkomen;
 - (11) de bijdrage en de belasting op de resultaten van werkzaamheden inzake prospectie, onderzoek, exploitatie en vervoer door middel van pijpleidingen van koolwaterstoffen;
 - (12) de eenmalige belasting op particulier vervoer;
 - (13) het vaste recht op inkomsten van zeevissers, vissers-werkgevers, kleine ambachtelijke exploitanten en reders;
 - (14) de eenmalige landbouwbijdrage;
 - (15) de jaarlijkse solidariteitsbelasting op het onroerend patrimonium;
 - (16) de belasting op de inkomsten uit onroerend goed-promotie;
 - (17) de bronbelasting op dividenden uitgekeerd aan natuurlijke personen of rechtspersonen die hun fiscale woonplaats of maatschappelijke zetel niet in Algerije hebben;
- (hierna te noemen : "Algerijnse belasting").

b) in België :

- (1) de personenbelasting;
 - (2) de vennootschapsbelasting;
 - (3) de rechtspersonenbelasting;
 - (4) de belasting der niet-verblijfhouders;
 - (5) de met de personenbelasting gelijkgestelde bijzondere heffing,
- met inbegrip van de voorheffingen, de opcentiemen op die belastingen en voorheffingen, alsmede de aanvullende belastingen op de personenbelasting;
- (hierna te noemen "Belgische belasting").

4. De Overeenkomst is ook van toepassing op alle gelijke of in wezen gelijksoortige belastingen die na de datum van de ondertekening van de Overeenkomst naast of in de plaats van de bestaande belastingen worden geheven. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten delen elkaar de belangrijke wijzigingen die in hun onderscheidene belastingwetten zijn aangebracht, mede.

Artikel 3

ALGEMENE BEPALINGEN

1. Voor de toepassing van deze Overeenkomst, tenzij het zinsverband anders vereist :
- a) betekenen de uitdrukkingen "een overeenkomstsluitende Staat" en "de andere overeenkomstsluitende Staat" Algerije of België, al naar het zinsverband vereist;
- b) 1° betekent de uitdrukking "Algerije" de Democratische Volksrepubliek Algerije; in aardrijkskundig verband gebruikt, betekent zij het grondgebied van de Democratische Volksrepubliek Algerije, daaronder begrepen de territoriale zee en de daarbuiten gelegen gebieden waarover de Democratische Volksrepubliek Algerije, in overeenstemming met het internationale recht, haar rechtsmacht of soevereine rechten van onderzoek en ontginning van de rijkdommen van de zeebodem, van de ondergrond van de zee en van de daarboven liggende wateren uitoefent;
- 2° betekent de uitdrukking "België" het Koninkrijk België; in aardrijkskundig verband gebruikt, betekent zij het grondgebied van het Koninkrijk België, daaronder begrepen de territoriale zee en de daarbuiten gelegen gebieden waarover het Koninkrijk België, in overeenstemming met het internationale recht, zijn rechtsmacht of soevereine rechten van onderzoek en ontginning van de rijkdommen van de zeebodem, van de ondergrond van de zee en van de daarboven liggende wateren uitoefent;

- c) omvat de uitdrukking "persoon" een natuurlijke persoon, een vennootschap en elke andere vereniging van personen;
- d) betekent de uitdrukking "vennootschap" elke rechtspersoon of elke eenheid die voor de belastingheffing als een rechtspersoon wordt behandeld;
- e) betekenen de uitdrukkingen "onderneming van een overeenkomstsluitende Staat" en "onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat" onderscheidenlijk een onderneming gedreven door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat en een onderneming gedreven door een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat;
- f) betekent de uitdrukking "internationaal verkeer" elk vervoer door een schip of luchtvaartuig dat door een onderneming die haar plaats van werkelijke leiding in een overeenkomstsluitende Staat heeft, wordt geëxploiteerd, behalve indien het schip of het luchtvaartuig slechts tussen in de andere overeenkomstsluitende Staat gelegen plaatsen wordt geëxploiteerd;
- g) betekent de uitdrukking "bevoegde autoriteit" :
 - 1° in Algerije, de Minister die met de Financiën is belast of zijn bevoegde vertegenwoordiger, en
 - 2° in België, de Minister van Financiën of zijn bevoegde vertegenwoordiger.

2. Voor de toepassing van de Overeenkomst door een overeenkomstsluitende Staat heeft, tenzij het zinsverband anders vereist, elke niet erin omschreven uitdrukking de betekenis welke die uitdrukking heeft volgens de wetgeving van die Staat met betrekking tot de belastingen waarop de Overeenkomst van toepassing is.

Artikel 4

INWONER

1. Voor de toepassing van deze Overeenkomst betekent de uitdrukking "inwoner van een overeenkomstsluitende Staat" iedere persoon die, ingevolge de wetgeving van die Staat, aldaar aan belasting is onderworpen op grond van zijn woonplaats, verblijf, plaats van leiding of enige andere soortgelijke omstandigheid.

2. Indien een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van paragraaf 1 inwoner van beide overeenkomstsluitende Staten is, wordt zijn toestand op de volgende wijze geregeld :

- a) hij wordt geacht inwoner te zijn van de Staat waar hij een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft; indien hij in beide Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarmede zijn persoonlijke en economische betrekkingen het nauwst zijn (middelpunt van de levensbelangen);
- b) indien niet kan worden bepaald in welke Staat hij het middelpunt van zijn levensbelangen heeft of indien hij in geen van de Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waar hij gewoonlijk verblijft;
- c) indien hij in beide Staten of in geen van beide gewoonlijk verblijft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarvan hij onderdaan is;

d) indien hij onderdaan is van beide Staten of van geen van beide, regelen de bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten de aangelegenheid in onderlinge overeenstemming.

3. Indien een andere dan een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van paragraaf 1 inwoner is van beide overeenkomstsluitende Staten, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waar de plaats van zijn werkelijke leiding is gelegen.

Artikel 5

VASTE INRICHTING

1. Voor de toepassing van deze Overeenkomst betekent de uitdrukking "vaste inrichting" een vaste bedrijfsinrichting met behulp waarvan de werkzaamheden van een onderneming geheel of gedeeltelijk worden uitgeoefend.

2. De uitdrukking "vaste inrichting" omvat in het bijzonder :

- a) een plaats waar leiding wordt gegeven;
- b) een filiaal;
- c) een kantoor;
- d) een fabriek;
- e) een werkplaats;
- f) een verkoopgelegenheid;
- g) een mijn, een olie- of gasbron, een steengroeve of enige andere plaats waar natuurlijke rijkdommen worden gewonnen.

3. De uitdrukking "vaste inrichting" omvat eveneens een plaats van uitvoering van een bouwwerk, of van constructie- of montagewerkzaamheden of van werkzaamheden van toezicht daarop, indien de duur van dat bouwwerk, van die constructie- of montagewerkzaamheden of van die werkzaamheden van toezicht drie maanden overschrijdt.

4. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel wordt een vaste inrichting niet aanwezig geacht indien :

- a) gebruik wordt gemaakt van inrichtingen, uitsluitend voor de opslag of uitstalling van aan de onderneming toebehorende goederen;
- b) een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen wordt aangehouden, uitsluitend voor de opslag of uitstalling;
- c) een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen wordt aangehouden, uitsluitend voor de bewerking of verwerking door een andere onderneming;
- d) een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend om voor de onderneming goederen aan te kopen of inrichtingen in te winnen;
- e) een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend om voor de onderneming alle andere werkzaamheden die van voorbereidende aard zijn of het karakter van hulpwerkzaamheden hebben te verrichten;
- f) een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend om verscheidene van de in de leden a) tot e) vermelde werkzaamheden te verrichten, op voorwaarde dat het geheel van de werkzaamheden van de vaste bedrijfsinrichting van voorbereidende aard is of het karakter van hulpwerkzaamheden heeft.

5. Indien een persoon -niet zijnde een onafhankelijke vertegenwoordiger op wie paragraaf 6 van toepassing is- in een overeenkomstsluitende Staat voor een onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat werkzaam is, wordt die onderneming, niettegenstaande de bepalingen van de paragrafen 1 en 2, geacht een vaste inrichting in de eerst vermelde Staat te hebben voor alle werkzaamheden welke deze persoon voor de onderneming verricht, indien die persoon :

- a) in die Staat een machtiging bezit om namens de onderneming overeenkomsten af te sluiten en dit recht aldaar gewoonlijk uitoefent, tenzij de werkzaamheden van die persoon beperkt blijven tot de in paragraaf 4 vermelde werkzaamheden die, indien zij met behulp van een vaste bedrijfsinrichting zouden worden verricht, die vaste bedrijfsinrichting niet tot een vaste inrichting zouden stempelen ingevolge de bepalingen van die paragraaf; of
- b) zodanige machtiging niet bezit, maar in de eerst vermelde Staat gewoonlijk een voorraad van goederen aanhoudt waaruit hij regelmatig bestellingen uitvoert voor rekening van de onderneming.

6. Een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat wordt niet geacht een vaste inrichting in de andere overeenkomstsluitende Staat te bezitten op grond van de enkele omstandigheid dat zij in die andere Staat zaken doet door middel van een makelaar, een algemeen commissionair of enige andere onafhankelijke tussenpersoon, indien deze personen in de normale uitoefening van hun bedrijf handelen.

7. De enkele omstandigheid dat een vennootschap die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat een vennootschap beheerst of door een vennootschap wordt beheerst die inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat of die in die andere Staat zaken doet (hetzij met behulp van een vaste inrichting, hetzij op andere wijze), stempelt één van beide vennootschappen niet tot een vaste inrichting van de andere.

Artikel 6

INKOMSTEN UIT ONROERENDE GOEDEREN

1. Inkomsten die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat verkrijgt uit in de andere overeenkomstsluitende Staat gelegen onroerende goederen (inkomsten uit landbouw- of bosbedrijven daaronder begrepen) mogen in die andere Staat worden belast.

2. De uitdrukking "onroerende goederen" heeft de betekenis die daaraan wordt toegekend door het recht van de overeenkomstsluitende Staat waar de desbetreffende goederen zijn gelegen. De uitdrukking omvat in ieder geval de goederen die bij de onroerende goederen behoren, levende en dode have van landbouw- en bosbedrijven, rechten waarop de bepalingen van het privaatrecht betreffende de grondeigendom van toepassing zijn, vruchtgebruik van onroerende goederen en rechten op veranderlijke of vaste vergoedingen ter zake van de exploitatie, of het recht tot exploitatie, van minerale aardlagen, bronnen en andere bodemrijdommen; schepen en luchtvaartuigen worden niet als onroerende goederen beschouwd.

3. De bepalingen van paragraaf 1 zijn van toepassing op inkomsten verkregen uit de rechtstreekse exploitatie of het rechtstreekse genot, uit het verhuren of verpachten, of uit elke andere vorm van exploitatie van onroerende goederen.

4. De bepalingen van de paragrafen 1 en 3 zijn ook van toepassing op inkomsten uit onroerende goederen van een onderneming en op inkomsten uit onroerende goederen gebezigd voor de uitoefening van een zelfstandig beroep.

Artikel 7

ONDERNEMINGSWINST

1. Winst van een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat is slechts in die Staat belastbaar, tenzij de onderneming in de andere overeenkomstsluitende Staat haar bedrijf uitoefent met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting. Indien de onderneming aldaar haar bedrijf uitoefent, mag de winst van de onderneming in de andere Staat worden belast, maar slechts in zoverre als zij aan die vaste inrichting kan worden toegerekend.

2. Onder voorbehoud van de bepalingen van paragraaf 3 wordt, indien een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat haar bedrijf uitoefent met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting, in elke overeenkomstsluitende Staat aan die vaste inrichting de winst toegerekend die zij geacht zou kunnen worden te behalen indien zij een onafhankelijke onderneming zou zijn, die dezelfde of soortgelijke werkzaamheden zou uitoefenen onder dezelfde of soortgelijke omstandigheden en die met de onderneming waarvan zij een vaste inrichting is geheel onafhankelijk zou handelen.

3. Bij het bepalen van de winst van een vaste inrichting worden in aftrek toegelaten kosten, daaronder begrepen kosten van leiding en algemene beheerskosten, die ten behoeve van de vaste inrichting zijn gemaakt, hetzij in de Staat waar de vaste inrichting is gevestigd, hetzij elders. Geen aftrek wordt echter toegestaan ter zake van bedragen die in voorkomend geval door de vaste inrichting

(anders dan als terugbetaling van werkelijke kosten) worden betaald aan de hoofdzetel van de onderneming of aan één van haar andere inrichtingen, als royalty's, erelonen of andere, soortgelijke betalingen voor het gebruik van octrooien of andere rechten, of als commissie voor het verstrekken van specifieke diensten of voor het geven van leiding, of, behalve in het geval van een bankonderneming, als interest van aan de vaste inrichting geleend geld.

Bij het bepalen van de winst van een vaste inrichting wordt evenmin rekening gehouden met bedragen die door de vaste inrichting (anders dan als terugbetaling van werkelijke kosten) ten laste van de hoofdzetel van de onderneming of van een van haar andere inrichtingen worden gelegd als royalty's, erelonen of andere soortgelijke betalingen voor het gebruik van octrooien of andere rechten, of als commissie voor het verstrekken van specifieke diensten of voor het geven van leiding, of, behalve in het geval van een bankonderneming, als interest van aan de hoofdzetel van de onderneming of aan een van haar andere inrichtingen geleend geld.

4. Voor zover het in een overeenkomstsluitende Staat gebruikelijk is de aan een vaste inrichting toe te rekenen winst te bepalen op basis van een verdeling van de totale winst van de onderneming over haar verschillende delen, belet paragraaf 2 die overeenkomstsluitende Staat niet de te belasten winst te bepalen volgens de gebruikelijke verdeling; de gevolgde methode van verdeling moet echter zodanig zijn dat het resultaat in overeenstemming is met de in dit artikel neergelegde beginselen.

5. Voor de toepassing van de voorgaande paragrafen wordt de aan de vaste inrichting toe te rekenen winst van jaar tot jaar volgens dezelfde methode bepaald, tenzij er een goede en genoegzame reden bestaat om hiervan af te wijken.

6. Indien in de winst inkomstenbestanddelen zijn begrepen die afzonderlijk in andere artikelen van deze Overeenkomst worden behandeld, worden de bepalingen van die artikelen niet aangetast door de bepalingen van dit artikel.

Artikel 8

ZEEVAART EN LUCHTVAART

1. Winst uit de exploitatie van schepen of luchtvaartuigen in internationaal verkeer is slechts belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

2. Indien de plaats van de werkelijke leiding van een zeescheepvaartonderneming zich aan boord van een schip bevindt, wordt deze plaats geacht te zijn gelegen in de overeenkomstsluitende Staat waar het schip zijn thuishaven heeft, of, indien er geen thuishaven is, in de overeenkomstsluitende Staat waarvan de exploitant van het schip inwoner is.

3. De bepalingen van paragraaf 1 zijn ook van toepassing op winst verkregen uit de deelneming in een pool, een gemeenschappelijk bedrijf of een internationaal bedrijfslichaam.

4. Niettegenstaande de bepalingen van artikel 29, paragraaf 2, van deze Overeenkomst, zijn de bepalingen van dit artikel niet van toepassing op enige Algerijnse belasting of op enige Belgische belasting met betrekking tot inkomsten waarvoor de volgende Akkoorden ter zake van die belasting uitwerking hebben :

- a) het Akkoord tussen de Regering van de Democratische Volksrepubliek Algerije en de Regering van het Koninkrijk België tot het vermijden van dubbele belasting van inkomsten uit de exploitatie van internationale luchtvaartdiensten, ondertekend te Algiers op 30 mei 1981;

- b) het Akkoord tussen de Regering van de Democratische Volksrepubliek Algerije en de Regering van het Koninkrijk België tot het vermijden van dubbele belasting van inkomsten uit de exploitatie van schepen in internationaal verkeer, ondertekend te Algiers op 11 januari 1983;

- c) de Scheepvaartovereenkomst tussen de Democratische Volksrepubliek Algerije en de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie, ondertekend te Algiers op 17 mei 1979, voor zover die Overeenkomst invloed heeft op de Algerijns-Belgische betrekkingen.

Artikel 9

AFHANKELIJKE ONDERNEMINGEN

1. Indien

- a) een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat onmiddellijk of middellijk deelneemt aan de leiding van, aan het toezicht op, dan wel in het kapitaal van een onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat, of
- b) dezelfde personen onmiddellijk of middellijk deelnemen aan de leiding van, aan het toezicht op, dan wel in het kapitaal van een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat en van een onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat,

en, in het ene of in het andere geval, tussen de twee ondernemingen in hun handelsbetrekkingen of financiële betrekkingen, voorwaarden worden overeengekomen of opgelegd die afwijken van die welke zouden worden overeengekomen tussen onafhankelijke ondernemingen, mag winst die één van de ondernemingen zonder deze voorwaarden zou hebben behaald maar ten gevolge van die voorwaarden niet heeft behaald, worden begrepen in de winst van die onderneming en dienovereenkomstig worden belast.

2. Indien een overeenkomstsluitende Staat in de winst van een onderneming van die Staat winst opneemt -en dienovereenkomstig belast- ter zake waarvan een onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat in die andere Staat werd belast, en de aldus opgenomen winst, winst is die de onderneming van de eerstbedoelde Staat zou hebben behaald,

indien tussen de twee ondernemingen zodanige voorwaarden zouden zijn overeengekomen als die welke tussen onafhankelijke ondernemingen zouden zijn overeengekomen, herziet de andere Staat op de hem geschikt voorkomende wijze het bedrag van de belasting die aldaar over die winst werd geheven. Bij deze herziening wordt rekening gehouden met de overige bepalingen van deze Overeenkomst en, indien nodig, plegen de bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten overleg met elkaar.

Artikel 10

DIVIDENDEN

1. Dividenden betaald door een vennootschap die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat aan een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

2. Deze dividenden mogen echter ook in de overeenkomstsluitende Staat waarvan de vennootschap die de dividenden betaalt inwoner is overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, mag de aldus geheven belasting niet hoger zijn dan 15 percent van het brutobedrag van de dividenden.

Deze paragraaf laat onverlet de belastingheffing van de vennootschap ter zake van de winst waaruit de dividenden worden betaald.

3. De uitdrukking "dividenden", zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit aandelen, winstbewijzen, mijnaandelen, oprichtersaandelen of andere rechten op een aandeel in de winst, met uitzondering van schuldvorderingen, alsmede inkomsten uit andere rechten in vennootschappen die volgens de wetgeving van de Staat waarvan de uitkerende vennootschap inwoner is, op dezelfde wijze als inkomsten uit aandelen in de belastingheffing worden betrokken. Die uitdrukking betekent ook inkomsten van belegde kapitalen van vennoten in een vennootschap, niet zijnde een vennootschap op aandelen, die inwoner is van België, zelfs indien die inkomsten zijn toegekend in de vorm van interest.

4. De bepalingen van de paragrafen 1 en 2 zijn niet van toepassing indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden, die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat, in de andere overeenkomstsluitende Staat waarvan de vennootschap die de dividenden betaalt inwoner is, een nijverheids- of handelsbedrijf met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting of een zelfstandig beroep door middel van een aldaar gevestigde vaste basis uitoefent en het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald, met die vaste inrichting of die vaste basis wezenlijk is verbonden. In dat geval zijn de bepalingen van artikel 7 of van artikel 14, naar het geval, van toepassing.

5. Indien een vennootschap die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat winst of inkomsten verkrijgt uit de andere overeenkomstsluitende Staat, mag die andere Staat geen belasting heffen op dividenden die door de vennootschap worden betaald, behalve voor zover die dividenden aan een inwoner van die andere Staat worden betaald of voor zover het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald wezenlijk is verbonden met een in die andere Staat gelegen vaste inrichting of vaste basis, noch de niet-uitgedeelde winst van de vennootschap aan een belasting op niet-uitgedeelde winst onderwerpen, zelfs indien de betaalde dividenden of de niet-uitgedeelde winst geheel of gedeeltelijk bestaan uit winst of inkomsten die uit die andere Staat afkomstig zijn.

Artikel 11

INTEREST

1. Interest afkomstig uit een overeenkomstsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat, mag in die andere Staat worden belast.

2. Deze interest mag echter ook in de overeenkomstsluitende Staat waaruit hij afkomstig is overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de interest inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, mag de aldus gegeven belasting niet hoger zijn dan 15 percent van het brutobedrag van de interest.

3. In afwijking van de bepalingen van de paragrafen 1 en 2 is interest slechts belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waarvan de uiteindelijk gerechtigde inwoner is, wanneer het betreft :

- a) interest van handelsschuldvorderingen -met inbegrip van vorderingen vertegenwoordigd door handelspapier- wegens termijnbetaling van levering van koopwaar, goederen of diensten door ondernemingen;
- b) interest van leningen van welke aard ook -niet vertegenwoordigd door effecten aan toonder- toegestaan door bankondernemingen;
- c) interest van niet door effecten aan toonder vertegenwoordigde gelddeposito's bij bankondernemingen.

4. In afwijking van de bepalingen van paragraaf 2 is interest die voor rekening van een overeenkomstsluitende Staat wordt geheven, van belasting vrijgesteld in de andere overeenkomstsluitende Staat.

5. De uitdrukking "interest", zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit schuldvorderingen van welke aard ook, al dan niet gewaarborgd door hypotheek of al dan niet aanspraak gevend op een aandeel in de winst van de schuldenaar, en in het bijzonder inkomsten uit overheidsleningen en obligaties, daaronder begrepen premies en loten op die effecten; voor de toepassing van dit artikel omvat de uitdrukking "interest" echter niet boeten voor laattijdige betaling noch interest die overeenkomstig artikel 10, paragraaf 3, tweede zin, als dividenden wordt behandeld.

6. De bepalingen van de paragrafen 1, 2 en 3 zijn niet van toepassing, indien de uiteindelijk gerechtigde tot de interest, die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat, in de andere overeenkomstsluitende Staat waaruit de interest afkomstig is, een nijverheids- of handelsbedrijf met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting of een zelfstandig beroep door middel van een aldaar gevestigde vaste basis uitoefent en de schuldvordering uit hoofde waarvan de interest is verschuldigd, met die vaste inrichting of die vaste basis wezenlijk is verbonden. In dat geval zijn de bepalingen van artikel 7 of van artikel 14, naar het geval, van toepassing.

7. Interest wordt geacht uit een overeenkomstsluitende Staat afkomstig te zijn indien de schuldenaar die Staat zelf is, een staatkundig onderdeel, een plaatselijke gemeenschap of een inwoner van die Staat. Indien evenwel de schuldenaar van de interest, ongeacht of hij inwoner van een overeenkomstsluitende Staat is of niet, in een overeenkomstsluitende Staat een vaste inrichting of een vaste basis heeft waarvoor de schuld, ter zake waarvan de interest wordt betaald werd aangegaan en de interest ten laste komt van die vaste inrichting of die vaste basis, wordt die interest geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of de vaste basis is gevestigd.

8. Indien, ten gevolge van een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de interest, gelet op de schuldvordering waarvoor hij wordt betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, zijn de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag van toepassing. In dat geval is het daarboven uitgaande deel van de interest belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waaruit de interest afkomstig is, overeenkomstig de wetgeving van die Staat.

Artikel 12

ROYALTY'S

1. Royalty's afkomstig uit een overeenkomstsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat zijn in die andere Staat belastbaar.

2. Deze royalty's mogen echter ook in de overeenkomstsluitende Staat waaruit zij afkomstig zijn overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, mag de aldus geheven belasting niet hoger zijn dan :

- a) 5 percent van het brutobedrag van de royalty's die worden betaald voor het gebruik van, of voor het recht van gebruik van, een auteursrecht op een werk op het gebied van letterkunde, kunst of wetenschap, met uitsluiting van bioscoopfilms en films of banden voor radio of televisie;
- b) 15 percent van het brutobedrag van de royalty's in de andere gevallen.

3. De uitdrukking "royalty's", zoals gebezigd in dit artikel, betekent vergoedingen van welke aard ook voor het gebruik van, of voor het recht van gebruik van, een auteursrecht op een werk op het gebied van letterkunde, kunst of wetenschap, daaronder begrepen bioscoopfilms en films of banden voor radio of televisie, van een octrooi, een fabrieks- of handelsmerk, een tekening, een model, een plan, een geheim recept of een geheime werkwijze, alsmede voor het

gebruik van, of voor het recht van gebruik van, nijverheids- of handelsuitrusting of wetenschappelijke uitrusting of voor inlichtingen omtrent ervaringen op het gebied van nijverheid, handel of wetenschap.

4. De bepalingen van de paragrafen 1 en 2 zijn niet van toepassing indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's, die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat, in de andere overeenkomstsluitende Staat waaruit de royalty's afkomstig zijn, een nijverheids- of handelsbedrijf met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting of een zelfstandig beroep door middel van een aldaar gevestigde vaste basis uitoefent en het recht of het goed uit hoofde waarvan de royalty's verschuldigd zijn, met die vaste inrichting of die vaste basis wezenlijk is verbonden. In dat geval zijn de bepalingen van artikel 7 of van artikel 14, naar het geval, van toepassing.

5. Royalty's worden geacht uit een overeenkomstsluitende Staat afkomstig te zijn indien de schuldenaar die Staat zelf is, een staatkundig onderdeel, een plaatselijke gemeenschap of een inwoner van die Staat. Indien evenwel de schuldenaar van de royalty's, ongeacht of hij inwoner van een overeenkomstsluitende Staat is of niet, in een overeenkomstsluitende Staat een vaste inrichting of een vaste basis heeft waarvoor de verbintenis ter zake waarvan de royalty's worden betaald werd aangegaan en die de last van die royalty's draagt, worden die royalty's geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of de vaste basis is gevestigd.

6. Indien, ten gevolge van een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de royalty's, gelet op het gebruik, het recht of de inlichtingen waarvoor zij worden betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, zijn de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag van toepassing. In dat geval is het daarboven uitgaande deel van de royalty's belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waaruit de royalty's afkomstig zijn, overeenkomstig de wetgeving van die Staat.

Artikel 13

VERMOGENSWINST

1. Voordelen die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat verkrijgt uit de vervreemding van onroerende goederen zoals bedoeld in artikel 6 die in de andere overeenkomstsluitende Staat zijn gelegen, mogen in die andere Staat worden belast.
2. Voordelen verkregen uit de vervreemding van roerende goederen die deel uitmaken van het bedrijfsvermogen van een vaste inrichting die een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat heeft, of van roerende goederen die behoren tot een vaste basis die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat tot zijn beschikking heeft voor de uitoefening van een zelfstandig beroep, daaronder begrepen voordelen verkregen uit de vervreemding van die vaste inrichting (alleen of te zamen met de gehele onderneming) of van die vaste basis, mogen in die andere Staat worden belast.
3. Voordelen verkregen uit de vervreemding van schepen of luchtvaartuigen die in internationaal verkeer worden geëxploiteerd of van roerende goederen die bij de exploitatie van die schepen of luchtvaartuigen worden gebruikt, zijn slechts belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.
4. Voordelen verkregen uit de vervreemding van alle andere goederen dan die vermeld in de paragrafen 1, 2 en 3 zijn slechts belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waarvan de vervreemder inwoner is.

Artikel 14

ZELFSTANDIGE BEROEPEN

1. Inkomsten verkregen door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat in de uitoefening van een vrij beroep of ter zake van andere zelfstandige werkzaamheden van soortgelijke aard zijn slechts in die Staat belastbaar, tenzij die inwoner :

- a) in de andere overeenkomstsluitende Staat voor het verrichten van zijn werkzaamheden geregeld over een vaste basis beschikt; in dat geval mag slechts het deel van de inkomsten dat kan worden toegerekend aan de werkzaamheden welke met behulp van die vaste basis worden uitgeoefend, in die andere Staat worden belast; of
- b) in de andere overeenkomstsluitende Staat voor de uitoefening van zijn werkzaamheden verblijft gedurende een tijdvak of tijdvakken welke in het desbetreffende kalenderjaar een totaal van 183 dagen te boven gaan; in dat geval mag slechts het deel van de inkomsten dat kan worden toegerekend aan de werkzaamheden welke gedurende dat tijdvak of die tijdvakken worden uitgeoefend, in die andere Staat worden belast.

2. De uitdrukking "vrij beroep" omvat in het bijzonder zelfstandige werkzaamheden op het gebied van wetenschap, letterkunde, kunst, opvoeding of onderwijs, alsmede de zelfstandige werkzaamheden van artsen, advocaten, ingenieurs, architecten, tandartsen en accountants.

Artikel 15

NIET-ZELFSTANDIGE BEROEPEN

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van de artikelen 16, 18 en 19 zijn lonen, salarissen en andere soortgelijke beloningen verkregen door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat ter zake van een dienstbetrekking slechts in die Staat belastbaar, tenzij de dienstbetrekking in de andere overeenkomstsluitende Staat wordt uitgeoefend. Indien de dienstbetrekking aldaar wordt uitgeoefend, mogen de ter zake daarvan verkregen beloningen in die andere Staat worden belast.

2. Niettegenstaande de bepalingen van paragraaf 1 zijn beloningen verkregen door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat ter zake van een in de andere overeenkomstsluitende Staat uitgeoefende dienstbetrekking slechts in de eerstbedoelde Staat belastbaar, indien :

- a) de verkrijger in de andere Staat verblijft gedurende een tijdvak of tijdvakken die in het kalenderjaar een totaal van 183 dagen niet te boven gaan, en
- b) de beloningen worden betaald door of namens een werkgever die niet inwoner van de andere Staat is, en
- c) de beloningen niet ten laste komen van een vaste inrichting of een vaste basis, die de werkgever in de andere Staat heeft.

3. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel mogen beloningen verkregen ter zake van een dienstbetrekking uitgeoefend aan boord van een schip of luchtvaartuig dat in internationaal verkeer wordt geëxploiteerd, worden belast in de overeenkomstsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

Artikel 16

TANTIÈMES

1. Tantièmes, presentiegelden en andere soortgelijke beloningen verkregen door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat in zijn hoedanigheid van lid van de raad van bestuur of van toezicht of van een gelijkaardig orgaan van een vennootschap die inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast. Deze bepaling is ook van toepassing op beloningen verkregen ter zake van de uitoefening van werkzaamheden die, overeenkomstig de wetgeving van de overeenkomstsluitende Staat waarvan de vennootschap inwoner is, behandeld worden als werkzaamheden van gelijksoortige aard als de werkzaamheden die worden verricht door een persoon waarop de voorgaande zin van toepassing is.

2. Beloningen die een persoon op wie paragraaf 1 van toepassing is, van de vennootschap verkrijgt ter zake van de uitoefening van dagelijkse werkzaamheden van leidinggevende of van technische aard, alsmede beloningen die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat uit zijn persoonlijke werkzaamheden behaalt in de hoedanigheid van vennoot in een vennootschap -niet zijnde een vennootschap op aandelen- die inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, mogen overeenkomstig de bepalingen van artikel 15 worden belast.

Artikel 17

ARTIESTEN EN SPORTBEOEFENAARS

1. Niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 14 en 15 mogen inkomsten die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat verkrijgt uit zijn persoonlijke werkzaamheden die hij in de andere overeenkomstsluitende Staat verricht in de hoedanigheid van artiest, zoals toneelspeler, film-, radio- of televisieartiest, of musicus, of in de hoedanigheid van sportbeoefenaar, in die andere Staat worden belast.

2. Indien inkomsten uit werkzaamheden die een artiest of een sportbeoefenaar persoonlijk en als zodanig verricht, niet worden toegekend aan de artiest of aan de sportbeoefenaar zelf maar aan een andere persoon, mogen die inkomsten, niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 7, 14 en 15, worden belast in de overeenkomstsluitende Staat waar de werkzaamheden van de artiest of de sportbeoefenaar worden verricht.

3. De bepalingen van de paragrafen 1 en 2 zijn niet van toepassing op inkomsten uit persoonlijke werkzaamheden die artiesten verrichten in een andere overeenkomstsluitende Staat en volledig of in hoofdzaak worden bekostigd uit de openbare middelen van de andere overeenkomstsluitende Staat of van een staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan. In dat geval mogen de inkomsten die ter zake van die werkzaamheden worden verkregen, slechts in die andere overeenkomstsluitende Staat worden belast.

Artikel 18

PENSIOENEN

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van artikel 19, paragraaf 2, zijn pensioenen en andere soortgelijke beloningen betaald aan een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat ter zake van een vroegere dienstbetrekking, slechts in die Staat belastbaar.

2. Niettegenstaande de bepalingen van paragraaf 1 zijn pensioenen en andere, periodieke of niet-periodieke vergoedingen die worden betaald overeenkomstig de sociale zekerheidswetgeving van een overeenkomstsluitende Staat of in het kader van een algemeen stelsel dat door een overeenkomstsluitende Staat tot aanvulling van de voordelen bepaald in de genoemde wetgeving is ingevoerd, in die Staat belastbaar.

Artikel 19

OVERHEIDSFUNCTIES

- 1.a) Beloningen, niet zijnde pensioenen, betaald door een overeenkomstsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan aan een natuurlijke persoon, ter zake van diensten bewezen aan die Staat of aan dat onderdeel of die gemeenschap, zijn slechts in die Staat belastbaar.
- b) Die beloningen zijn evenwel slechts in de andere overeenkomstsluitende Staat belastbaar indien de diensten in die Staat worden bewezen en de natuurlijke persoon inwoner van die Staat is, die :
- 1° onderdaan is van die Staat, of
 - 2° niet uitsluitend met het oog op het bewijzen van de diensten inwoner van die Staat is geworden.
- 2.a) Pensioenen door een overeenkomstsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan, hetzij rechtstreeks, hetzij uit door hen in het leven geroepen fondsen, betaald aan een natuurlijke persoon ter zake van diensten bewezen aan die Staat of aan dat onderdeel of die gemeenschap, zijn slechts in die Staat belastbaar.
- b) Die pensioenen zijn evenwel slechts in de andere overeenkomstsluitende Staat belastbaar indien de natuurlijke persoon inwoner en onderdaan is van die Staat.

3. De bepalingen van de artikelen 15, 16 en 18 zijn van toepassing op beloningen en pensioenen ter zake van diensten bewezen in het kader van een nijverheids- of handelsbedrijf uitgeoefend door een overeenkomstsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan.

4. Beloningen betaald door een overeenkomstsluitende Staat aan een natuurlijke persoon ter zake van een werkzaamheid uitgeoefend in de andere overeenkomstsluitende Staat in het kader van overeenkomsten of akkoorden van bijstand of samenwerking die tussen beide overeenkomstsluitende Staten zijn gesloten, zijn slechts in de eerstgenoemde Staat belastbaar.

Artikel 20

STUDENTEN, STAGIAIRS EN LEERLINGEN

Een student, een voor een beroep of bedrijf in opleiding zijnde persoon of een leerling die inwoner is, of onmiddellijk vóór zijn bezoek aan een overeenkomstsluitende Staat inwoner was, van de andere overeenkomstsluitende Staat en die uitsluitend voor zijn studie of opleiding tijdelijk in de eerstbedoelde Staat verblijft, is niet belastbaar in die eerstbedoelde Staat :

- a) op alle overmakingen uit bronnen buiten die Staat ten behoeve van zijn onderhoud, studie of opleiding;
- b) op elke toelage, vergoeding of prijs die hij ontvangt van een instelling op het gebied van wetenschap, onderwijs of liefdadigheid;
- c) op de beloningen van een dienstbetrekking die in de eerstbedoelde Staat wordt uitgeoefend gedurende, naar het geval, de normale duur van de studie of een stage- of opleidingsperiode van ten hoogste één jaar, voor zover die beloningen een in onderling overleg vastgelegde bedrag niet te boven gaan en bestemd zijn om de nodige bestaansmiddelen voor het nagestreefde doel aan te vullen.

Artikel 21

ANDERE INKOMSTEN

Ongeacht de afkomst ervan zijn bestanddelen van het inkomen van een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat die niet in de voorgaande artikelen van deze Overeenkomst worden behandeld, slechts in die Staat belastbaar.

Artikel 22

VERMOGEN

1. Vermogen bestaande uit onroerende goederen als omschreven in artikel 6, die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat bezit en die in de andere overeenkomstsluitende Staat zijn gelegen, mag in die andere Staat worden belast.

2. Vermogen bestaande uit roerende goederen die deel uitmaken van het bedrijfsvermogen van een vaste inrichting die een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat heeft of uit roerende goederen die behoren tot een vaste basis die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat tot zijn beschikking heeft voor de uitoefening van een zelfstandig beroep, mag in die andere Staat worden belast.

3. Vermogen bestaande uit schepen en luchtvaartuigen die in internationaal verkeer worden geëxploiteerd, alsmede uit roerende goederen die bij de exploitatie van die schepen of luchtvaartuigen worden gebruikt, is slechts belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

4. Alle andere bestanddelen van het vermogen van een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat zijn slechts in die Staat belastbaar.

Artikel 23

VERMIJDING VAN DUBBELE BELASTING

1. In Algerije wordt dubbele belasting op de volgende wijze vermeden :

a) Indien een inwoner van Algerije inkomsten verkrijgt die, of vermogen bezit dat, volgens de bepalingen van deze Overeenkomst in België belastbaar zijn, vermindert Algerije :

1° de belasting die aldaar van de inkomsten van die inwoner wordt geheven, met een bedrag dat gelijk is aan de in België betaalde belasting naar het inkomen;

2° de belasting die aldaar van het vermogen van die inwoner wordt geheven, met een bedrag dat gelijk is aan de in België betaalde belasting naar het vermogen.

b) In geen van beide gevallen mag het afgetrokken bedrag dat deel van de inkomstenbelasting of van de vermogensbelasting, berekend vóór het verlenen van de vermindering, dat overeenstemt met het in België belastbare inkomen of vermogen, naar het geval, te boven gaan.

2. In België wordt dubbele belasting op de volgende wijze vermeden :

a) Indien een inwoner van België inkomsten verkrijgt of vermogensbestanddelen bezit die ingevolge de bepalingen

van de Overeenkomst, niet zijnde de bepalingen van artikel 10, paragraaf 2, artikel 11, paragrafen 2 en 8 en artikel 12, paragrafen 2 en 6, in Algerije mogen worden belast, stelt België die inkomsten of die vermogensbestanddelen vrij van belasting, maar om het bedrag van de belasting op het overige inkomen of vermogen van die inwoner te berekenen, mag België rekening houden met de aldus vrijgestelde inkomsten of vermogensbestanddelen.

- b) Indien een inwoner van België inkomsten verkrijgt die deel uitmaken van zijn samengetelde inkomen dat aan de Belgische belasting is onderworpen, en bestaan uit dividenden die belastbaar zijn, ingevolge artikel 10, paragraaf 2, en niet van Belgische belasting zijn vrijgesteld ingevolge c) hierna, uit interest die belastbaar is ingevolge artikel 11, paragrafen 2 of 8, of uit royalty's die belastbaar zijn ingevolge artikel 12, paragrafen 2 of 6, wordt de op die inkomsten geheven Algerijnse belasting verrekend met de Belgische belasting op die inkomsten, overeenkomstig de bestaande bepalingen van de Belgische wetgeving inzake de verrekening van in het buitenland betaalde belasting met de Belgische belasting en rekening houdend met elke toekomstige wijziging van die wetgeving.
- c) Indien een vennootschap die inwoner is van België aandelen in eigendom bezit van een aandelenvennootschap die inwoner is van Algerije, worden de dividenden die haar door de laatstbedoelde vennootschap worden betaald en in Algerije ingevolge artikel 10, paragraaf 2, mogen worden belast, in België vrijgesteld van de vennootschapsbelasting op de voorwaarden en binnen de grenzen waarin de Belgische wetgeving voorziet.

- d) Indien verliezen die een onderneming gedreven door een inwoner van België in een in Algerije gelegen vaste inrichting heeft geleden, voor de belastingheffing van die onderneming in België volgens de Belgische wetgeving werkelijk in mindering van de winst van die onderneming zijn gebracht, is de vrijstelling bedoeld in a) hierboven in België niet van toepassing op de winst van andere belastbare tijdperken die aan die inrichting kan worden toegerekend, in zoverre als deze winst ook in Algerije door de verrekening van die verliezen van belasting is vrijgesteld.

Artikel 24

NON-DISCRIMINATIE

1. Onderdanen van een overeenkomstsluitende Staat worden in de andere overeenkomstsluitende Staat niet onderworpen aan enige belastingheffing of daarmee verband houdende verplichting, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmee verband houdende verplichtingen waaraan onderdanen van die andere Staat onder gelijke omstandigheden zijn of kunnen worden onderworpen. Niettegenstaande de bepalingen van artikel 1 is deze bepaling ook van toepassing op onderdanen die niet inwoner zijn van een overeenkomstsluitende Staat of van beide overeenkomstsluitende Staten.

2. De uitdrukking "onderdanen" betekent :

- a) alle natuurlijke personen die de nationaliteit van een overeenkomstsluitende Staat bezitten;
- b) alle rechtspersonen, personenvennootschappen en verenigingen die hun rechtspositie als zodanig ontleen aan de wetgeving die in een overeenkomstsluitende Staat van kracht is.

3. De belastingheffing van een vaste inrichting die een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat heeft, is in die andere Staat niet ongunstiger dan de belastingheffing van ondernemingen van die andere Staat die dezelfde werkzaamheden uitoefenen. Deze bepaling mag niet aldus worden uitgelegd dat zij een

overeenkomstsluitende Staat verplicht aan inwoners van de andere overeenkomstsluitende Staat bij de belastingheffing de persoonlijke aftrekken, tegemoetkomingen en verminderingen uit hoofde van de gezinstoestand of gezinslasten te verlenen die hij aan zijn eigen inwoners verleent.

4. Behalve indien de bepalingen van artikel 9, paragraaf 1, artikel 11, paragraaf 8, of artikel 12, paragraaf 6, van toepassing zijn, worden interest, royalty's en andere uitgaven die door een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat aan een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat worden betaald, bij het bepalen van de belastbare winst van die onderneming op dezelfde voorwaarden in mindering gebracht, alsof zij aan een inwoner van de eerstbedoelde Staat zouden zijn betaald. Schulden van een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat tegenover een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat worden, bij het bepalen van het belastbare vermogen van die onderneming, eveneens op dezelfde voorwaarden in mindering gebracht, alsof die schulden tegenover een inwoner van de eerstbedoelde Staat zouden zijn aangegaan.

5. Ondernemingen van een overeenkomstsluitende Staat, waarvan het kapitaal geheel of ten dele, onmiddellijk of middellijk, in het bezit is van, of wordt beheerst door, één of meer inwoners van de andere overeenkomstsluitende Staat, worden in de eerstbedoelde Staat niet onderworpen aan enige belastingheffing of daarmede verband houdende verplichting, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmede verband houdende verplichtingen, waaraan andere, soortgelijke ondernemingen van de eerstbedoelde Staat zijn of kunnen worden onderworpen.

6. Geen enkele bepaling van dit artikel mag aldus worden uitgelegd dat zij een overeenkomstsluitende Staat belet :

- a) van het bedrag van de winst van een in die Staat gelegen vaste inrichting van een vennootschap die inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, belasting te heffen tegen het tarief dat door de wetgeving van die Staat is bepaald; dit tarief mag echter niet hoger zijn dan het maximumtarief dat van toepassing is op het geheel of een gedeelte van de winst van vennootschappen die inwoner van de eerstbedoelde Staat zijn;
- b) bronbelasting te heffen van dividenden die afkomstig zijn uit een aandelenbezit dat wezenlijk is verbonden met een in die Staat gevestigde vaste inrichting van een vennootschap die inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat.

7. De onderdanen van een overeenkomstsluitende Staat zijn niet aan de formaliteit van de algemene fiscale kwijting onderworpen wanneer zij het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat hetzij voorlopig, hetzij definitief verlaten.

8. Niettegenstaande de bepalingen van artikel 2, zijn de bepalingen van dit artikel van toepassing op belastingen van elke soort en benaming.

Artikel 25

REGELING VOOR ONDERLING OVERLEG

1. Indien een persoon van oordeel is dat de maatregelen van een overeenkomstsluitende Staat of van beide overeenkomstsluitende Staten voor hem leiden of zullen leiden tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van deze Overeenkomst, kan hij, onverminderd de rechtsmiddelen waarin het interne recht van die Staten voorziet, zijn geval voorleggen aan de bevoegde autoriteit van de overeenkomstsluitende Staat waarvan hij inwoner is, of indien zijn geval onder artikel 24, paragraaf 1, ressorteert, aan die van de overeenkomstsluitende Staat waarvan hij de nationaliteit bezit. Het geval moet worden voorgelegd binnen drie jaar nadat de maatregel die leidt tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van de Overeenkomst, voor het eerst te zijner kennis is gebracht.

2. De bevoegde autoriteit tracht, indien het bezwaar haar gegrond voorkomt en indien zij niet zelf in staat is tot een bevredigende oplossing ervan te komen, de aangelegenheid in onderlinge overeenstemming met de bevoegde autoriteit van de andere overeenkomstsluitende Staat te regelen, ten einde een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de Overeenkomst, te vermijden.

3. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten trachten moeilijkheden of twijfelpunten die mochten rijzen met betrekking tot de interpretatie of de toepassing van de Overeenkomst, in onderlinge overeenstemming op te lossen.

4. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten plegen overleg omtrent de administratieve maatregelen die voor de uitvoering van de bepalingen van de Overeenkomst nodig zijn en met name omtrent de bewijsstukken die de inwoners van elke overeenkomstsluitende Staat moeten overleggen om in de andere Staat de bij de Overeenkomst bepaalde belastingvrijstellingen of -verminderingen te genieten. Indien een mondelinge gedachtenwisseling voor het bereiken van overeenstemming nuttig voorkomt, kan deze gedachtenwisseling plaatsvinden in een Commissie die uit vertegenwoordigers van de bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten is samengesteld.

5. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten stellen zich rechtstreeks met elkander in verbinding voor het toepassen van de Overeenkomst.

Artikel 26

UITWISSELING VAN INLICHTINGEN

1. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten wisselen de inlichtingen uit die nodig zijn om uitvoering te geven aan de bepalingen van deze Overeenkomst of aan die van de nationale wetgeving van de overeenkomstsluitende Staten met betrekking tot de belastingen waarop de Overeenkomst van toepassing is, voor zover de heffing van die belastingen niet in strijd is met de Overeenkomst, en in het bijzonder om belastingontduiking en -ontwijking met betrekking tot die belastingen te bestrijden. De uitwisseling van inlichtingen wordt niet beperkt door artikel 1. De door een overeenkomstsluitende Staat verkregen inlichtingen worden op dezelfde wijze geheim gehouden als de inlichtingen die onder de nationale wetgeving van die Staat zijn verkregen en worden alleen ter kennis gebracht van personen of autoriteiten (daaronder begrepen rechterlijke instanties en administratieve lichamen) die betrokken zijn bij de vestiging of invordering van, de tenuitvoerlegging of vervolging ter zake van, of de beslissing in beroepszaken betrekking hebbende op de belastingen waarop de Overeenkomst van toepassing is. Deze personen of autoriteiten gebruiken deze inlichtingen slechts voor die doeleinden. Zij mogen van deze inlichtingen melding maken tijdens openbare rechtszittingen of in rechterlijke beslissingen.

2. In geen geval mogen de bepalingen van paragraaf 1 aldus worden uitgelegd dat zij een overeenkomstsluitende Staat de verplichting opleggen :

- a) administratieve maatregelen te nemen die afwijken van de wetgeving en de administratieve praktijk van die of van de andere overeenkomstsluitende Staat;
- b) bijzonderheden te verstrekken die niet verkrijgbaar zijn volgens de wetgeving of in de normale gang van de administratieve werkzaamheden van die of van de andere overeenkomstsluitende Staat;
- c) inlichtingen te verstrekken die een handels-, bedrijfs-, nijverheids- of beroepsgeheim of een handelswerkwijze zouden onthullen, dan wel inlichtingen waarvan het verstrekken in strijd zou zijn met de openbare orde.

3. De inlichtingen worden uitgewisseld hetzij op verzoek met betrekking tot een bepaald geval, hetzij automatisch met betrekking tot één of meer inkomsten-categorieën, hetzij spontaan met betrekking tot inkomsten waarvan de kennis voor een overeenkomstsluitende Staat van belang is.

Artikel 27

INVORDERINGSBIJSTAND

1. De overeenkomstsluitende Staten verlenen elkander hulp en bijstand voor de betekening en de invordering van de belastingen waarop deze Overeenkomst van toepassing is, alsmede van alle met die belastingen verband houdende opcentiemen, verhogingen, interest, kosten en boeten van niet strafrechterlijke aard, wanneer het belastingvorderingen betreft die eisbaar zijn en waartegen geen beroep meer openstaat volgens de wetten of regels van de Staat die om bijstand verzoekt.

2. Op vraag van de verzoekende Staat zorgt de aangezochte Staat overeenkomstig de wetgeving en de administratieve praktijk die voor de betekening en de invordering van zijn eigen belastingvorderingen van toepassing zijn, voor de betekening en de invordering van de belastingvorderingen van die Staat, tenzij de Overeenkomst anders bepaalt.

3. De aangezochte Staat is niet verplicht aan de vraag van de verzoekende Staat te voldoen indien die Staat niet alle middelen voor de invordering van zijn belastingvordering op zijn eigen grondgebied heeft uitgeput.

4. De vraag om bijstand voor de invordering van een belastingvordering dient vergezeld te gaan van :

- a) een officieel afschrift van de uitvoerbare titel in de verzoekende Staat;
- b) een officieel afschrift van elk ander document dat in de verzoekende Staat voor de invordering is vereist; en
- c) in voorkomend geval, een eensluitend verklaard afschrift van elke beslissing die kracht van gewijsde heeft verworven en afkomstig is van een administratief lichaam of van een rechtbank.

5. De uitvoerbare titel in de verzoekende Staat heeft dezelfde uitwerking in de aangezochte Staat.

6. Problemen met betrekking tot de verjaringstermijn van de belastingvordering worden uitsluitend door de wetgeving van de verzoekende Staat geregeld.

7. De daden van invordering die ten gevolge van een vraag om bijstand door de aangezochte Staat zijn gesteld, en overeenkomstig de wetgeving van die Staat de schorsing of stuiting van de verjaringstermijn tot gevolg zouden hebben, hebben dezelfde uitwerking met betrekking tot de wetgeving van de verzoekende Staat. De aangezochte Staat stelt de verzoekende Staat in kennis van de daartoe genomen maatregelen.

8. Belastingvorderingen waarvoor om invorderingsbijstand is verzocht, genieten in de aangezochte Staat dezelfde voorrechten als vorderingen van dezelfde aard van die Staat.

9. De aangezochte Staat is niet verplicht middelen van tenuitvoerlegging toe te passen die niet zijn toegestaan door de wettelijke bepalingen of reglementeringen van de verzoekende Staat.

10. De bepalingen van artikel 26, paragraaf 1 zijn mede van toepassing op elke inlichting die ingevolge dit artikel ter kennis van de bevoegde autoriteit van een overeenkomstsluitende Staat wordt gebracht.

11. Met betrekking tot belastingvorderingen van een overeenkomstsluitende Staat waartegen een beroep aanhangig is of die nog vatbaar zijn voor beroep, mag de bevoegde autoriteit van die Staat, om zijn rechten te vrijwaren, de bevoegde autoriteit van de andere overeenkomstsluitende Staat verzoeken de conservatoire maatregelen te nemen waarin diens wetgeving voorziet. De bepalingen van de voorgaande paragrafen zijn op die maatregelen van overeenkomstige toepassing.

12. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten plegen overleg om de regels vast te leggen voor de overmaking van de bedragen die door de aangezochte Staat voor rekening van de verzoekende Staat zijn ingevorderd.

Artikel 28

BEPERKING VAN DE WERKING VAN DE OVEREENKOMST

1. De bepalingen van deze Overeenkomst tasten in geen enkel opzicht de fiscale voorrechten aan die diplomatieke vertegenwoordigers en consulaire ambtenaren ontleen aan de algemene regelen van het volkenrecht of aan bepalingen van bijzondere overeenkomsten.

2. Voor de toepassing van de Overeenkomst worden de diplomatieke vertegenwoordigers en de consulaire ambtenaren van een overeenkomstsluitende Staat die in de andere overeenkomstsluitende Staat of in een derde Staat geaccrediteerd zijn en die de nationaliteit van de zendstaat bezitten, geacht inwoner van die Staat te zijn indien zij aldaar, op het stuk van belastingen naar het inkomen en naar het vermogen, aan dezelfde verplichtingen onderworpen zijn als de inwoners van die Staat.

3. De Overeenkomst is niet van toepassing op internationale organisaties, hun organen of hun ambtenaren, noch op de diplomatieke vertegenwoordigers en de consulaire ambtenaren van een derde Staat, wanneer deze zich op het grondgebied van een overeenkomstsluitende Staat bevinden en op het stuk van belastingen naar het inkomen en naar het vermogen in de ene of de andere overeenkomstsluitende Staat niet als inwoners worden behandeld.

Artikel 29

INWERKINGTREDING

1. Deze Overeenkomst zal worden bekrachtigd en de akten van bekrachtiging zullen zo spoedig mogelijk te worden uitgewisseld.

2. De Overeenkomst zal in werking treden op de dertigste dag die volgt op de dag van de uitwisseling van de akten van bekrachtiging en de bepalingen ervan zullen toepassing vinden :

- a) op de bij de bron verschuldigde belastingen met betrekking tot inkomsten die zijn toegekend of betaalbaar gesteld vanaf 1 januari van het jaar dat onmiddellijk volgt op het jaar van de uitwisseling van de akten van bekrachtiging;
- b). op de andere belastingen geheven naar inkomsten van belastbare tijdperken die aanvangen op of na 1 januari van het jaar dat onmiddellijk volgt op het jaar van die uitwisseling.

Artikel 30

BEËINDIGING

Deze Overeenkomst blijft voor onbepaalde tijd van kracht. Elk van de overeenkomstsluitende Staten kan evenwel aan de andere overeenkomstsluitende Staat langs diplomatieke weg een schriftelijke opzegging doen toekomen door ten minste zes maanden vóór het einde van elk kalenderjaar, maar na het verstrijken van een periode van vijf jaar vanaf de datum van de inwerkingtreding, van de beëindiging kennis te geven. In dat geval houdt de Overeenkomst op van toepassing te zijn :

- a) op de bij de bron verschuldigde belastingen met betrekking tot inkomsten die zijn toegekend of betaalbaar gesteld vanaf 1 januari van het jaar dat onmiddellijk volgt op het jaar waarin de opzegging is betekend;
- b) op de andere belastingen geheven naar inkomsten van belastbare tijdperken die aanvangen op of na 1 januari van datzelfde jaar.

TEN BLIJKE WAARVAN DE ONDERGETEKENDEN, DAARTOE BEHOORLIJK
GEVOLMACHTIGD DOOR HUN RESPECTIEVELIJKE REGERINGEN, DEZE
OVEREENKOMST HEBBEN ONDERTEKEND.

GEDAAN IN TWEEVOLD, TE .ALGIERS.....,
OP .15. DECEMBER .1997.....,

IN DE NEDERLANDSE, DE FRANSE EN DE ARABISCHE TAAL, ZIJNDE DE
DRIE TEKSTEN GELIJKELIJK AUTHENTIEK.

VOOR DE REGERING VAN
DE DEMOCRATISCHE VOLKSREPUBLIC,
ALGERIJE :



MOURAD MEDELCI

AFGEVAARDIGD MINISTER VOOR HET
BUDGET

VOOR DE REGERING VAN
HET KONINKRIJK BELGIE :



DIRK LETTENS

AMBASSADEUR VAN ZIJNE
MAJESTEIT DE KONING
DER BELGEN

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION ENTRE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE
ET POPULAIRE ET LE ROYAUME DE BELGIQUE TENDANT À ÉVITER
LA DOUBLE IMPOSITION ET À ÉTABLIR DES RÈGLES D'ASSISTANCE
RÉCIPROQUE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU ET
SUR LA FORTUNE

Le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire, et
Le Gouvernement du Royaume de Belgique,

Désireux de conclure une convention tendant à éviter la double imposition et à établir
des règles d'assistance réciproque en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune,

Sont convenus des dispositions suivantes :

Article 1er. Personnes visées

La présente Convention s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un Etat contractant ou des deux Etats contractants.

Article 2. Impôts visés

1. La présente Convention s'applique aux impôts sur le revenu et sur la fortune perçus pour le compte d'un Etat contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés impôts sur le revenu et sur la fortune les impôts perçus sur le revenu total, sur la fortune totale, ou sur des éléments du revenu ou de la fortune, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, les impôts sur le montant global des salaires payés par les entreprises, ainsi que les impôts sur les plus-values.

3. Les impôts actuels auxquels s'applique la Convention sont notamment :

a) En ce qui concerne l'Algérie :

- (1) l'impôt sur les bénéfices industriels et commerciaux;
- (2) l'impôt sur les bénéfices des professions non commerciales;
- (3) la taxe sur l'activité professionnelle;
- (4) l'impôt sur les revenus des créances, dépôts et cautionnements;
- (5) la taxe foncière sur les propriétés bâties;
- (6) l'impôt spécial sur les plus-values;
- (7) l'impôt sur le revenu des entreprises étrangères de construction;
- (8) le versement forfaitaire à la charge des employeurs et débirentiers;
- (9) l'impôt sur les traitements, salaires, émoluments, pensions et rentes viagères;

- (10) l'impôt complémentaire sur l'ensemble du revenu;
 - (11) la redevance et l'impôt sur les résultats relatifs aux activités de prospection, de recherche, d'exploitation et de transport par canalisations des hydrocarbures;
 - (12) l'impôt unique sur les transports privés;
 - (13) le droit fixe appliqué aux revenus des martins-pêcheurs, patrons-pêcheurs, exploitants de petits métiers et armateurs;
 - (14) la contribution unique agricole;
 - (15) (impôt annuel de solidarité sur le patrimoine immobilier;
 - (16) l'impôt sur les revenus de la promotion immobilière;
 - (17) la retenue à la source applicable aux dividendes distribués aux personnes physiques ou morales n'ayant pas leur domicile fiscal ou leur siège social en Algérie;
- (ci-après dénommés : "l'impôt algérien").

b) En ce qui concerne la Belgique :

- (1) l'impôt des personnes physiques;
- (2) l'impôt des sociétés;
- (3) l'impôt des personnes morales;
- (4) l'impôt des non-résidents;
- (5) la cotisation spéciale assimilée à l'impôt des personnes physiques, y compris les précomptes, les centimes additionnels auxdits impôts et précomptes ainsi que les taxes additionnelles à l'impôt des personnes physiques;

(ci-après dénommés "l'impôt belge").

4. La Convention s'applique aussi aux impôts de nature identique ou analogue qui seraient établis après la date de signature de la Convention et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des Etats contractants se communiquent les modifications importantes apportées à leurs législations fiscales respectives.

Article 3. Définitions générales

1. Au sens de la présente Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) les expressions "un Etat contractant" et "l'autre Etat contractant" désignent, suivant le contexte, l'Algérie ou la Belgique;

b) le terme "Algérie" désigne la République Algérienne Démocratique et Populaire; employé dans un sens géographique, il désigne le territoire de la République algérienne démocratique et populaire y compris la mer territoriale et, au-delà de celle-ci, les zones sur lesquelles, en conformité avec le droit international, la République algérienne démocratique et populaire exerce sa juridiction ou des droits souverains aux fins de l'exploration et de l'exploitation des ressources des fonds marins et de leur sous-sol et des eaux surjacentes;

2 le terme "Belgique" désigne le Royaume de Belgique; employé dans un sens géographique, il désigne le territoire du Royaume de Belgique y compris la mer territoriale et, au-delà de celle-ci, les zones sur lesquelles, en conformité avec le droit international, le

Royaume de Belgique exerce sa juridiction ou des droits souverains aux fins de l'exploration et de l'exploitation des ressources des fonds marins et de leur sous-sol et des eaux surjacentes;

c) le terme "personne" comprend les personnes physiques, les sociétés et tous autres groupements de personnes;

d) le terme "société" désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition;

e) les expressions "entreprise d'un Etat contractant" et "entreprise de l'autre Etat contractant" désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un Etat contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre Etat contractant;

f) l'expression "trafic international" désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un Etat contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre Etat contractant;

g) l'expression "autorité compétente" désigne :

1) en ce qui concerne l'Algérie, le Ministre chargé des Finances ou son représentant autorisé, et

2) en ce qui concerne la Belgique, le Ministre des Finances ou son représentant autorisé.

2. Pour l'application de la Convention par un Etat contractant, toute expression qui n'y est pas définie a le sens que lui attribue le droit de cet Etat concernant les impôts auxquels s'applique la Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente.

Article 4. Résident

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "résident d'un Etat contractant" désigne toute personne qui, en vertu de la législation de cet Etat, est assujettie à l'impôt dans cet Etat en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue.

2. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1er, une personne physique est un résident des deux Etats contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :

a) cette personne est considérée comme un résident de l'Etat où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux Etats, elle est considérée comme un résident de l'Etat avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);

b) si l'Etat où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des Etats, elle est considérée comme un résident de l'Etat où elle séjourne de façon habituelle;

c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux Etats ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident de l'Etat dont elle possède la nationalité;

d) si cette personne possède la nationalité des deux Etats ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des Etats contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1er, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux Etats contractants, elle est considérée comme un résident de l'Etat où son siège de direction effective est situé.

Article 5. Etablissement stable

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "établissement stable" désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression "établissement stable" comprend notamment :

a) un siège de direction;

b) une succursale;

c) un bureau;

d) une usine;

e) un atelier;

f) un magasin de vente;

g) une mine, un puits de pétrole cul de gai, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. L'expression "établissement stable" englobe également un chantier de construction ou de montage ou des activités de surveillance s'y exerçant, lorsque ce chantier ou ces activités ont une durée supérieure à trois mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas "établissement stable" si :

a) il est fait usage d'installation aux seules fins de stockage au d'exposition de marchandises appartenant à l'entreprise;

b) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage ou d'exposition;

c) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de transformation par une autre entreprise;

d) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations, pour l'entreprise;

e) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire;

f) une installation fixe d'affaires est utilisée aux, seules fins de l'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a) à e), à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires, résultant de ce cumul garde un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1er et 2, lorsqu'une personne - autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6 - agit dans

un Etat contractant pour une entreprise de l'autre Etat contractant, cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans le premier Etat contractant pour toutes activités que cette personne exerce pour elle si ladite personne :

a) dispose dans cet Etat du pouvoir, qu'elle y exerce habituellement, de conclure des contrats au nom de l'entreprise, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont énumérées au paragraphe 4 et qui, exercées dans une installation fixe d'affaires ne feraient pas de cette installation fixe d'affaires, un établissement stable au sens du dit paragraphe, ou;

b) ne disposant pas de ce pouvoir, conserve habituellement dans le premier Etat un stock de marchandises sur lequel elle prélève régulièrement des marchandises aux fins de livraison pour le compte de l'entreprise.

6. Une entreprise d'un Etat contractant n'est pas réputée avoir un établissement stable dans l'autre Etat contractant du seul fait qu'elle exerce son activité dans cet autre Etat par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de toute autre intermédiaire jouissant d'un statut indépendant, si ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité.

7. Le fait qu'une société qui est un résident d'un Etat contractant contrôle nu est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre Etat contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6. Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

2. L'expression "biens immobiliers" a le sens que lui attribue le droit de l'Etat contractant où les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tout cas les accessoires, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixe, pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles; les navires, bateaux et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1er s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation ou de la jouissance directes, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1er et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un Etat contractant ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre Etat mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un Etat contractant exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chaque Etat contractant, à cet établissement stable les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et agissant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses engagées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi engagés, soit dans l'Etat où est situé cet établissement stable, soit ailleurs. Toutefois, aucune déduction n'est admise pour les sommes qui seraient, le cas échéant, versées (à d'autres titres que le remboursement de frais encourus) par l'établissement stable au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres établissements continu redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commission, pour des services précis rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées à l'établissement stable.

De même, il n'est pas tenu compte, dans le calcul des bénéfices d'un établissement stable, des sommes (autres que le remboursement des frais encourus) portées par l'établissement stable au débit du siège central de l'entreprise ou de l'un quelconque de ses autres établissements, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commission pour des services précis rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres établissements.

4. S'il est d'usage, dans un Etat contractant, de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêche cet Etat contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage; la méthode de répartition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes contenus dans le présent article.

5. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

6. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenus traités séparément dans d'autres articles de la présente Convention, les dispositions de ces articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8. Navigation maritime et aérienne

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation, en trafic international, de navires ou d'aéronefs, ne sont imposables que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de navigation maritime est à bord d'un navire, ce siège est considéré comme situé dans l'Etat contractant un se trouve le port d'attache de ce navire, ou à défaut de port d'attache, dans l'Etat contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un pool, une exploitation en commun ou un organisme international d'exploitation.

4. Nonobstant les dispositions de l'article 29, paragraphe 2, de la présente Convention, les dispositions du présent article ne s'appliquent toutefois pas en ce qui concerne tout impôt algérien ou tout impôt belge afférent à des revenus pour lesquels les Accords suivants produisent leurs effets à l'égard de eet impôt :

a) L'Accord entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement du Royaume de Belgique tendant à éviter la double imposition des revenus provenant de l'exploitation des services aériens internationaux, signé à Alger le 30 mai 1981.

b) L'Accord entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement du Royaume de Belgique tendant à éviter la double imposition des revenus provenant de l'exploitation de navires en trafic international, signé à Alger le 11 janvier 1983.

c) L'Accord maritime entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et l'Union économique belgo-luxembourgeoise, signé à Alger le 17 mai 1979, en ce que cet Accord affecte les relations algéro-belges.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque :

a) une entreprise d'un Etat contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre Etat contractant, ou que

b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un Etat contractant et d'une entreprise de l'autre Etat contractant, et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions souvenues ou imposées, qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un Etat contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet Etat - et impose en conséquence - des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre Etat contrac-

tant a été imposée dans cet autre Etat, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier Etat si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre Etat procède à l'ajustement qu'il estime approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions de la présente Convention et, si c'est nécessaire, les autorités compétentes des Etats contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un Etat contractant à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, et selon la législation de cet Etat, mais si le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre Etat contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 15 pour cent du montant brut des dividendes.

Le présent paragraphe n'affecte pas l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au paiement des dividendes.

3. Le terme "dividendes" employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions, bons de jouissance, parts de mine, parts de fondateur ou autres parts bénéficiaires à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'Etat dont la société distributrice est un résident. Ce terme désigne également les revenus de capitaux investis par les associés dans les sociétés autres que les sociétés par actions qui sont des résidents de la Belgique, même si ces revenus sont attribués sous la forme d'intérêts.

4. Les dispositions des paragraphes 1er et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

5. Lorsqu'une société qui est un résident d'un Etat contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre Etat contractant, cet autre Etat ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre Etat ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre Etat, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre Etat.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un Etat contractant et payés à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces intérêts sont aussi imposables dans l'Etat contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet Etat, mais si le bénéficiaire effectif des intérêts est un résident de l'autre Etat contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 15 pour cent du montant brut des intérêts.

3. Par dérogation aux dispositions des paragraphes 1er et 2, les intérêts ne sont imposables que dans l'Etat contractant dont le bénéficiaire effectif est un résident lorsqu'il s'agit :

a) d'intérêts de créances commerciales - y compris celles qui sont représentées par des effets de commerce - résultant du paiement à terme de fournitures de marchandises, produits ou services par des entreprises;

b) d'intérêts de prêts de n'importe quelle nature non représentés par des titres au porteur et consentis par des entreprises bancaires;

c) d'intérêts de dépôts de sommes d'argent, non représentés par des titres au porteur, effectués dans des entreprises bancaires.

4. Par dérogation aux dispositions du paragraphe 2, les intérêts perçus pour son compte par un Etat contractant sont exemptés d'impôt par l'autre Etat contractant.

5. Le terme "intérêts" employé dans le présent article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres; cependant, le terme "intérêts" ne comprend pas, au sens du présent article, les pénalisations pour paiement tardif ni les intérêts traités comme des dividendes en vertu de l'article 10, paragraphe 3, deuxième phrase.

6. Les dispositions des paragraphes 1er, 2 et 3 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les intérêts, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui est située, et que la créance génératrice des intérêts s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

7. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un Etat contractant lorsque le débiteur est cet Etat lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet Etat. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un Etat contractant, a dans un Etat contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lequel la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supporte la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'Etat ou l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

8. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient

convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des intérêts reste imposable, conformément à sa législation, dans l'Etat contractant d'où proviennent les intérêts.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un Etat contractant et payées à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'Etat contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet Etat, mais si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre Etat contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder :

a) 5 pour cent du montant brut des redevances payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une oeuvre littéraire, artistique ou scientifique, à l'exclusion des films cinématographiques et des films ou bandes pour la radiodistribution ou la télévision;

b) 15 pour cent du montant brut des redevances dans les autres cas.

3. Le terme "redevances" employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une oeuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques et les films ou bandes pour la radiodistribution ou la télévision, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan d'une formule ou d'un procédé secret, ainsi que pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique et pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

4. Les dispositions des paragraphes 1er et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les redevances, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un Etat contractant lorsque le débiteur est cet Etat lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet Etat. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un Etat contractant, a dans un Etat contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lequel le contrat donnant lieu au paiement des redevances a été conclu, et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'Etat où l'établissement stable ou la base fixe, est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie

excédentaire des redevances reste imposable, conformément à sa législation, dans l'Etat contractant d'où proviennent les redevances.

Article 13. Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un Etat contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant, ou de biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un Etat contractant dispose dans l'autre Etat contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris de tels gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre Etat.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou aéronefs exploités en trafic international ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs ne sont imposables que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1er, 2 et 3, ne sont imposables que dans l'Etat contractant dont le cédant est un résident.

Article 14. Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités indépendantes de caractère analogue ne sont imposables que dans cet Etat à moins que ce résident :

a) ne dispose de façon habituelle dans l'autre Etat contractant d'une base fixe pour l'exercice de ses activités; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable aux activités exercées à l'intervention de ladite base fixe est imposable dans cet autre Etat; ou

b) ne séjourne dans l'autre Etat contractant, pour y exercer ses activités, pendant une période ou des périodes excédant au total 183 jours au cours de l'armée civile; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable aux activités exercées dans cet autre Etat pendant ladite période, ou lesdites périodes, est imposable dans ledit autre Etat.

2. L'expression "profession libérale" comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15. Professions dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18 et 19, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un Etat contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre

Etat contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre Etat.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1er, les rémunérations qu'un résident d'un Etat contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre Etat contractant ne sont imposables que dans le premier Etat si :

a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre Etat pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de l'année civile, et

b) les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui, n'est pas un résident de l'autre Etat, et

c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur a dans l'autre Etat.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international, sont imposables dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

Article 16. Tantièmes

1. Les tantièmes, jetons de présence et autres rétributions similaires qu'un résident d'un Etat contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration ou de surveillance ou d'un organe analogue d'une société qui est un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat. Cette disposition s'applique aussi aux rétributions reçues en raison de l'exercice de fonctions qui, en vertu de la législation de l'Etat contractant dont la société est un résident, sont traitées comme des fonctions d'une nature similaire à celles exercées par une personne visée à la phrase précédente.

2. Les rémunérations qu'une personne visée au paragraphe 1er reçoit de la société en raison de l'exercice d'une activité journalière de direction ou de caractère technique ainsi que les rémunérations qu'un résident d'un Etat contractant tire de son activité personnelle en tant qu'associé dans une société, autre qu'une société par actions, qui est un résident de l'autre Etat contractant, sont imposables conformément aux dispositions de l'article 15.

Article 17. Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre Etat contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou qu'un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre Etat.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'Etat contractant où les activités de l'artiste ou de sportif sont exercées.

3. Les dispositions des paragraphes 1er et 2 ne s'appliquent pas aux revenus provenant d'activités personnelles d'artistes du spectacle exercées dans un Etat contractant et qui sont

financées en totalité ou pour une large part au moyen de fonds publics de l'autre Etat contractant ou de l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales. Dans ce cas, les revenus tirés de ces activités ne sont imposables que dans cet autre Etat contractant.

Article 18. Pensions

1. Sous réserve des dispositions de l'article 19, paragraphe 2, les pensions et autres rémunérations similaires, payées à un résident d'un Etat contractant au titre d'un emploi antérieur, ne sont imposables que dans cet Etat.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1er, les pensions et autres allocations, périodiques ou non, payées en exécution de la législation sociale d'un Etat contractant ou dans le cadre d'un régime général organisé par un Etat contractant pour compléter les avantages prévus par ladite législation, sont imposables dans cet Etat.

Article 19. Fonctions publiques

1. a) Les rémunérations, autres que les pensions, payées par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique, au titre de services rendus à cet Etat ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet Etat,

b) Toutefois, ces rémunérations ne sont imposables que dans l'autre Etat contractant si les services sont rendus dans cet Etat et si la personne physique est un résident de cet Etat qui :

- 1) possède la nationalité de cet Etat, ou
- 2) n'est pas devenu un résident de cet Etat à seule fin de rendre les services.

2. a) Les pensions payées par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, soit directement soit par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique, au titre de services rendus à cet Etat ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet Etat.

b) Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'autre Etat contractant si la personne physique est un résident de cet Etat et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 15, 16 et 18 s'appliquent aux rémunérations et pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

4. Les rémunérations payées par un Etat contractant à une personne physique au titre d'une activité exercée dans l'autre Etat contractant dans le cadre de conventions ou accords d'assistance ou de coopération conclus entre les deux Etats contractants ne sont imposables que dans le premier Etat.

Article 20. Etudiants stagiaires et apprentis

Un étudiant, un stagiaire ou un apprenti qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un Etat contractant, un résident de l'autre Etat contractant et qui séjourne temporairement dans le premier Etat dans le seul but d'y poursuivre ses études ou sa formation, n'est pas imposable dans ce premier Etat :

a) sur les sommes qu'il reçoit de sources situées en dehors de cet Etat pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation;

b) sur toute bourse, allocation ou prix qu'il reçoit d'un établissement scientifique, éducatif ou philanthropique;

c) sur les rémunérations d'un emploi salarié exercé dans le premier Etat pendant, suivant le cas, la durée normale des études ou une période de stage ou d'apprentissage ne dépassant pas un an, pour autant que ces rémunérations n'excèdent pas un montant fixé par voie d'accord amiable et qu'elles soient destinées à parfaire les ressources nécessaires au but recherché.

Article 21. Autres revenus

Les éléments de revenu d'un résident d'un Etat contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention ne sont imposables que dans cet Etat.

Article 22. Fortune

1. La fortune constituée par des biens immobiliers visés à l'article 6, que possède un résident d'un Etat contractant et qui sont situés dans l'autre Etat contractant, est imposable dans cet autre Etat.

2. La fortune constituée par des biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant ou par des biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un Etat contractant dispose dans l'autre Etat contractant pour l'exercice d'une profession indépendante est imposable dans cet autre Etat.

3. La fortune constituée par des navires et des aéronefs exploités en trafic international ainsi que par des biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs n'est imposable que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Tous les autres éléments de la fortune d'un résident d'un Etat contractant ne sont imposables que dans cet Etat.

Article 23. Elimination des doubles impositions

1. En ce qui concerne l'Algérie, la double imposition est évitée de la manière suivante :

a) Lorsqu'un résident de l'Algérie reçoit des revenus ou possède de la fortune qui, conformément aux dispositions de la présente Convention, sont imposables en Belgique, l'Algérie déduit :

1) de l'impôt qu'elle perçoit sur les revenus de ce résident, un montant égal à l'impôt sur le revenu payé en Belgique;

2) de l'impôt qu'elle perçoit sur la fortune de ce résident, un montant égal à l'impôt sur la fortune payé en Belgique;

b) Toutefois, la somme déduite dans l'un ou l'autre cas ne peut excéder la fraction de l'impôt sur le revenu ou de l'impôt sur la fortune, calculé avant la déduction, qui correspond, selon le cas, aux revenus ou à la fortune imposables en Belgique.

2. En ce qui concerne la Belgique, la double imposition est évitée de la manière suivante :

a) Lorsqu'un résident de la Belgique reçoit des revenus ou possède des éléments de fortune qui sont imposables en Algérie conformément aux dispositions de la Convention, à l'exception de celles des articles 10, paragraphe 2, 11, paragraphes 2 et 8, et 12, paragraphes 2 et 6, la Belgique exempte de l'impôt ces revenus ou ces éléments de fortune, mais elle peut, pour calculer le montant de ses impôts sur le reste du revenu ou de la fortune de ce résident, tenir compte des revenus ou des éléments de fortune ainsi exemptés.

b) Lorsqu'un résident de la Belgique reçoit des éléments de revenu qui sont compris dans son revenu global soumis à l'impôt belge et qui consistent en dividendes imposables conformément à l'article 10, paragraphe 2, et non exemptés d'impôt belge en vertu du c) ci-après, en intérêts imposables conformément à l'article 11, paragraphes 2 ou 8, ou en redevances imposables conformément à l'article 12, paragraphes 2 ou 6, l'impôt algérien perçu sur ces revenus est imputé sur l'impôt belge afférent auxdits revenus conformément aux dispositions existantes de la législation belge relatives à l'imputation sur l'impôt belge des impôts payés à l'étranger et compte tenu de toute modification ultérieure de cette législation.

c) Lorsqu'une société qui est un résident de la Belgique a la propriété d'actions ou parts d'une société par actions qui est un résident de l'Algérie, les dividendes qui lui sont payés par cette dernière société et qui sont imposables en Algérie conformément à l'article 10, paragraphe 2, sont exemptés de l'impôt des sociétés en Belgique dans les conditions et limites prévues par la législation belge.

d) Lorsque, conformément à la législation belge, des pertes subies par une entreprise exploitée par un résident de la Belgique dans un établissement stable situé en Algérie ont été effectivement déduites des bénéfices de cette entreprise pour son imposition en Belgique, l'exemption prévue au a) ci-avant ne s'applique pas en Belgique aux bénéfices d'autres périodes imposables qui sont imposables à cet établissement, dans la mesure où ces bénéfices ont aussi été exemptés d'impôt en Algérie en raison de leur compensation avec lesdites pertes.

Article 24. Non-discrimination

1. Les nationaux d'un Etat contractant ne sont soumis dans l'autre Etat contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles

sont ou pourront être assujettis les nationaux de cet autre Etat qui se trouvent dans la même situation. La présente disposition s'applique aussi, nonobstant les dispositions de l'article 1er, aux nationaux d'un Etat contractant qui ne sont pas des résidents d'un Etat contractant ou des deux Etats contractants.

2. Le terme "nationaux" désigne :

- a) toutes les personnes physiques qui possèdent la nationalité d'un Etat contractant;
- b) toutes les personnes morales, sociétés de personnes et associations constituées conformément à la législation en vigueur dans un Etat contractant.

3. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant n'est pas établie dans cet autre Etat d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre Etat qui exercent la même activité. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un Etat contractant à accorder aux résidents de l'autre Etat contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

4. A moins que les dispositions de l'article 9, paragraphe 1er, de l'article 11, paragraphe 8 ou de l'article 12, paragraphe 6, ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres dépenses payés par une entreprise d'un Etat contractant à un résident de l'autre Etat contractant sont déductibles, pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à un résident du premier Etat. De même, les dettes d'une entreprise d'un Etat contractant envers un résident de l'autre Etat contractant sont déductibles, pour la détermination de la fortune imposable de cette entreprise, dans les mêmes conditions que si elles avaient été contractées envers un résident du premier Etat.

5. Les entreprises d'un Etat contractant, dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre Etat contractant, ne sont soumises dans le premier Etat à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier Etat.

6. Aucune disposition du présent article ne peut être interprétée comme empêchant un Etat contractant :

a) d'imposer au taux prévu par sa législation le montant des bénéfices d'un établissement stable que possède dans cet Etat une société qui est un résident de l'autre Etat contractant, pourvu que le taux précité s'excède pas le taux maximal applicable à l'ensemble ou à une fraction des bénéfices des sociétés qui sont des résidents du premier Etat;

b) de prélever sa retenue à la source sur les dividendes afférents à une participation se rattachant effectivement à un établissement stable dont dispose dans cet Etat une société qui est un résident de l'autre Etat contractant.

7. Les nationaux d'un Etat contractant ne sont pas soumis, lorsqu'ils quittent le territoire de l'autre Etat contractant que ce soit à titre provisoire ou à titre définitif, à la formalité d'une quittance fiscale.

8. Les dispositions du présent article s'appliquent, nonobstant les dispositions de l'article 2, aux impôts de toute nature ou dénomination.

Article 25. Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un Etat contractant ou par les deux Etats contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions de la présente Convention, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces Etats, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'Etat contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève de l'article 24, paragraphe 1er, à celle de l'Etat contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans les trois ans qui suivent la première notification de la mesure qui entraîne une imposition non conforme aux dispositions de la Convention.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre Etat contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à la Convention.

3. Les autorités compétentes des Etats contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de la Convention.

4. Les autorités compétentes des Etats contractants se concertent au sujet des mesures administratives nécessaires à l'exécution des dispositions de la Convention et notamment au sujet des justifications à fournir par les résidents de chaque Etat contractant pour bénéficier dans l'autre Etat des exemptions ou réductions d'impôts prévues à cette Convention. Si des échanges de vues oraux semblent devoir faciliter un accord, ces échanges de vues peuvent avoir lieu au sein d'une Commission composée de représentants des autorités compétentes des Etats contractants.

5. Les autorités compétentes des Etats contractants communiquent directement entre elles pour l'application de la Convention.

Article 26. Echange de renseignements

1. Les autorités compétentes des Etats contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions de la présente Convention ou celles de la législation interne des Etats contractants relative aux impôts visés par la Convention, dans la mesure où l'imposition qu'elle prévoit n'est pas contraire à la Convention et ce, en particulier afin de lutter contre la fraude et l'évasion fiscales dans le cas de ces impôts. L'échange de renseignements n'est pas restreint par l'article 1er. Les renseignements reçus par un Etat contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet Etat et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés par la Convention, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, ou par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent faire état de ces renseignements au cours d'audiences publiques de tribunaux ou dans des jugements.

2. Les dispositions du paragraphe 1er ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un Etat contractant l'obligation :

a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre Etat contractant;

b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre Etat contractant;

c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial, ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

3. Les renseignements sont échangés soit sur demande concernant un cas précis, soit automatiquement en ce qui concerne une ou plusieurs catégories de revenus, soit spontanément en ce qui concerne les revenus dont la connaissance présente un intérêt pour un Etat contractant.

Article 27. Assistance au recouvrement

1. Les Etats contractants se prêtent mutuellement aide et assistance en vue de notifier et de recouvrer les impôts visés par la présente Convention ainsi que tous additionnels accroissements, intérêts, frais et amendes sans caractère pénal afférents auxdits impôts lorsque ces créances fiscales sont exigibles et ne sont plus susceptibles de recours en application des lois ou règlements de l'Etat requérant l'assistance.

2. A la demande de l'Etat requérant, l'Etat requis procède à la notification et au recouvrement des créances fiscales dudit Etat suivant la législation et la pratique administrative applicables à la notification et au recouvrement de ses propres créances fiscales, à moins que la Convention n'en dispose autrement.

3. L'Etat requis n'est pas obligé de donner suite à la demande de l'Etat requérant si celui-ci n'a pas épuisé sur son propre territoire tous les moyens de recouvrement de sa créance fiscale.

4. La demande d'assistance en vue du recouvrement d'une créance fiscale est accompagnée :

a) d'une copie officielle du titre permettant l'exécution dans l'Etat requérant;

b) d'une copie officielle de tout autre document exigé dans l'Etat requérant pour le recouvrement; et

c) s'il y a lieu, d'une copie certifiée conforme de toute décision passée en force de chose jugée et émanant d'un organe administratif ou d'un tribunal.

5. Le titre permettant l'exécution dans l'Etat requérant produit les mêmes effets dans l'Etat requis.

6. Les questions concernant le délai de prescription de la créance fiscale sont régies exclusivement par la législation de l'Etat requérant.

7. Les actes de recouvrement accomplis par l'Etat requis à la suite d'une demande d'assistance et qui, suivant la législation de cet Etat, auraient pour effet de suspendre ou d'interrompre le délai de prescription et auraient le même effet au regard de la législation de l'Etat requérant. L'Etat requis informe l'Etat requérant des mesures prises à cette fin.

8. Les créances fiscales pour le recouvrement desquelles une assistance est demandée jouissent dans l'Etat requis des mêmes privilèges que les créances de même nature de cet Etat.

9. L'Etat requis n'est pas tenu d'appliquer des moyens d'exécution qui ne sont pas autorisés par les dispositions légales ou réglementaires de l'Etat requérant.

10. Les dispositions de l'article 26, paragraphe 1er, s'appliquent également à tout renseignement porté, en exécution du présent article, à la connaissance de l'autorité compétente d'un Etat contractant.

11. En ce qui concerne les créances fiscales d'un Etat contractant qui font l'objet d'un recours on sont encore susceptibles d'un recours, l'autorité compétente de cet Etat peut, pour la sauvegarde de ses droits, demander à l'autorité compétente de l'autre Etat contractant de prendre les mesures conservatoires prévues par la législation de celui-ci. Les dispositions des paragraphes précédents sont applicables mutatis mutandis à ces mesures.

12. Les autorités compétentes des Etats contractants se concerteront pour fixer les modalités de transfert des sommes recouvrées par l'Etat requis pour le compte de l'Etat requérant.

Article 28. Limitation des effets de la Convention

1. Les dispositions de la présente Convention ne portent pas atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les agents diplomatiques et les fonctionnaires consulaires en vertu soit des règles générales du droit des gens, soit des dispositions d'accords particuliers.

2. Aux fins de la Convention, les agents diplomatiques et les fonctionnaires consulaires d'un Etat contractant accrédités dans l'autre Etat contractant ou dans un Etat tiers, qui ont la nationalité de l'Etat accréditant, sont réputés être des résidents dudit Etat s'ils y sont soumis aux mêmes obligations, en matière d'impôts sur le revenu ou sur la fortune, que les résidents de cet Etat.

3. La Convention ne s'applique pas aux organisations internationales, à leurs organes ou à leurs fonctionnaires, ni aux agents diplomatiques ou aux fonctionnaires consulaires d'un Etat tiers, lorsqu'ils se trouvent sur le territoire d'un Etat contractant et ne sont pas traités comme des résidents dans l'un ou l'autre Etat contractant en matière d'impôts sur le revenu ou sur la fortune.

Article 29. Entrée en vigueur

1. La présente Convention sera ratifiée et les instruments de ratification seront échangés à Bruxelles aussitôt que possible.

2. La Convention entrera en vigueur le trentième jour suivant celui de l'échange des instruments de ratification et ses dispositions seront applicables :

a) aux impôts dus à la source sur les revenus attribués ou mis en paiement à partir du 1er janvier de l'année qui suit immédiatement celle de l'échange des instruments de ratification,

b) aux autres impôts établis sur des revenus de périodes imposables commençant le 1er janvier ou après le 1er janvier de l'année qui suit immédiatement celle de cet échange.

Article 30. Dénonciation

La présente Convention restera indéfiniment en vigueur. Toutefois, chaque Etat contractant pourra la dénoncer à l'autre Etat contractant par écrit et par la voie diplomatique, avec un préavis d'au moins six mois avant la fin de chaque année civile mais après l'expiration d'une période de cinq années à compter de la date de son entrée en vigueur. Dans ce cas, la Convention cessera de s'appliquer :

a) aux impôts dus à la source sur les revenus attribués ou mis en paiement à partir du 1er janvier de l'année qui suit immédiatement celle de la notification de la dénonciation;

b) aux autres impôts établis sur des revenus de périodes imposables commençant le 1er janvier ou après le 1er janvier de la même année.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs, ont signé la présente convention.

Fait à Alger, le 15 décembre 1991, en double exemplaire, en langues Arabe, Française et Néerlandaise, les trois textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire :

MOURAD MEDELCI
Ministre délégué au Budget

Pour le Gouvernement du Royaume de Belgique :

DIRK LETTENS
Ambassadeur de Sa Majesté le Roi des Belges

[TRANSLATION - TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF
ALGERIA AND THE KINGDOM OF BELGIUM FOR THE AVOIDANCE
OF DOUBLE TAXATION AND THE ESTABLISHMENT OF RECIPROCAL
RULES OF ASSISTANCE WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME
AND ON CAPITAL

The Government of the People's Democratic Republic of Algeria and
The Government of the Kingdom of Belgium,

Desiring to conclude an Agreement for the avoidance of double taxation and the establishment of reciprocal rules of assistance with respect to taxes on income and on capital,
Have agreed as follows:

Article 1. Personal scope

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2. Taxes covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:

- (a) In the case of Algeria:
 - (i) The tax on industrial and commercial profits;
 - (ii) The tax on profits from non-commercial professions;
 - (iii) The tax on professional activities;
 - (iv) The tax on debt-claims, deposits and securities;
 - (v) The real estate tax on buildings;
 - (vi) The special capital gains tax;
 - (vii) The tax on income from foreign construction enterprises;
 - (viii) The standard assessment on employers and payers of pensions and annuities;
 - (ix) The tax on salaries, remunerations, emoluments, pensions and annuities;

- (x) The complementary tax on total income;
- (xi) The royalties and tax on profits from oil exploration, exploitation and transportation by pipeline;
- (xii) The standard tax on private transport;
- (xiii) The fixed duty on the income of fishermen, skippers, small traders and shipowners;
- (xiv) The standard assessment on agriculture;
- (xv) The annual solidarity tax on immovable property;
- (xvi) The tax on income from property development;
- (xvii) The deduction at the source applicable to dividends distributed to individuals or bodies corporate not having their tax domicile or company headquarters in Algeria; (hereinafter referred to as "Algerian tax").

(b) In the case of Belgium:

- (i) The individual income tax;
- (ii) The corporate income tax;
- (iii) The income tax on legal entities;
- (iv) The income tax on non-residents;
- (v) The special contribution comparable to the individual tax, including the prepayments, the charges and surcharges on these taxes and prepayments, and the supplements to the individual income tax; (hereinafter referred to as "Belgian tax").

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of substantial changes which have been made in their respective taxation laws.

Article 3. General definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

(a) The terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Algeria or Belgium, as the context requires;

(b) (i) The term "Algeria" means the People's Democratic Republic of Algeria; when used in a geographical sense, it means the territory of the People's Democratic Republic of Algeria, including the territorial sea and, in addition, the areas over which, in accordance with international law, the People's Democratic Republic of Algeria exercises its jurisdiction or sovereign rights for the purpose of exploring and exploiting the resources of the seabed and its subsoil and of the superjacent waters;

(ii) The term "Belgium" means the Kingdom of Belgium; when used in a geographical sense, it means the territory of the Kingdom of Belgium, including the territorial sea and, in addition, the areas over which, in accordance with international law, Belgium exer-

cises its jurisdiction or sovereign rights for the purpose of exploring and exploiting the resources of the seabed and its subsoil and of the superjacent waters;

(c) The term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

(d) The term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;

(e) The terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

(f) The term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

(g) The term "competent authority" means:

(i) In Algeria, the Minister of Finance or his authorized representative, and

(ii) In Belgium, the Minister of Finance or his authorized representative.

2. As regards the application of the Agreement by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that State concerning the taxes to which the Agreement applies.

Article 4. Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax in that State by reason of his domicile, residence, place of general management or any other criterion of a similar nature.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, his status shall be determined as follows:

(a) He shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

(b) If the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;

(c) If he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national;

(d) If he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5. Permanent establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

(a) A place of management;

(b) A branch;

(c) An office;

(d) A factory;

(e) A workshop;

(f) A shop;

(g) A mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. The term "permanent establishment" likewise encompasses a construction site or installation project, or supervisory activities in connection therewith, where such site, project or activities continue for a period of more than 3 months.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

(a) The use of facilities solely for the purpose of storage or display of goods or merchandise belonging to the enterprise;

(b) The maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display;

(c) The maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

(d) The maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information for the enterprise;

(e) The maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;

(f) The maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies - is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such person:

(a) Has and habitually exercises in that State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this

fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph; or

(b) Has no such authority but habitually maintains in the first-mentioned State a stock of goods or merchandise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of the enterprise.

6. An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, if such persons are acting in the ordinary course of their business.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6. Income from immovable property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use or enjoyment, letting or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7. Business profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate

enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deductions shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other establishments, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment.

Likewise, no account shall be taken, in the determination of the profits of a permanent establishment, of amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other establishments, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the head office of the enterprise or any of its other establishments.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this article.

5. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

6. Where profits include items of income which are dealt with separately in other articles of the Agreement, then the provisions of those articles shall not be affected by the provisions of this article.

Article 8. Shipping and air transport

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

4. Notwithstanding the provisions of article 29, paragraph 2, of this Agreement, the provisions of this article shall nonetheless not apply in respect of any Algerian tax or any Belgian tax pertaining to income covered by the following Agreements relating to such tax:

(a) Agreement between the Government of the People's Democratic Republic of Algeria and the Government of the Kingdom of Belgium for the avoidance of double taxation on income derived from the operation of international air services, signed at Algiers on 30 May 1981.

(b) Agreement between the Government of the People's Democratic Republic of Algeria and the Government of the Kingdom of Belgium for the avoidance of double taxation on income derived from the operation of ships in international traffic, signed at Algiers on 11 January 1983.

(c) Maritime Agreement between the People's Democratic Republic of Algeria and the Belgo-Luxembourg Economic Union, signed at Algiers on 17 May 1979, insofar as the Agreement affects Algerian-Belgian relations.

Article 9. Associated enterprises

1. Where:

(a) An enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

(b) The same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State may make such an adjustment as it considers appropriate to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall, if necessary, consult each other.

Article 10. Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 15 per cent of the gross amount of the dividends.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this article means income from shares, "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident. This term also means income from capital invested by associates in companies other than joint-stock companies which are residents of Belgium, even if such income is allocated in the form of interest.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11. Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State the tax so charged shall not exceed 15 per cent of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, interest may be taxed only in the Contracting State of which the beneficial owner is a resident in the case of:

(a) Interest on commercial debt-claims, including those represented by bills of exchange, resulting from payment by instalments for the supply of goods, products or services by enterprises;

(b) Interest on loans of any kind not represented by bearer certificates and accepted by banking enterprises;

(c) Interest on deposits of sums of money not represented by bearer certificates and effected in banking enterprises;

4. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest taxed by a Contracting State shall be exempt from taxation by the other Contracting State.

5. The term "interest" as used in this article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and, in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such instruments; however, the term "interest" does not include, within the meaning of this article, penalty charges for late payment or interest regarded as dividends pursuant to article 10, paragraph 3, second sentence.

6. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such fixed base. In that case, the provisions of article 7 or article 14, as the case may be, shall apply.

7. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

8. Where by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the interest shall remain taxable according to the laws of the Contracting State in which the interest arises.

Article 12. Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:

(a) 5 per cent of the gross amount of royalties paid for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work but not including cinematograph films and films or tapes recorded for radio or television;

(b) 15 per cent of the gross amount of the royalties in all other cases.

3. The term "royalties" as used in this article means payment of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work, including cinematograph films, or films or tapes recorded for radio or television, any patent, trademark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such fixed base. In such case, the provisions of article 7 or article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself or a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the contract which gave rise to the payment of the royalties was concluded and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this article shall apply only to the last mentioned amount. In such case, the excess part of the royalties shall remain taxable in the Contracting State in which the royalties arise, in accordance with its laws.

Article 13. Capital gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent estab-

lishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3 shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14. Independent personal services

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State, unless the resident:

(a) Has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to the activities performed from that fixed base may be taxed in that other State; or

(b) Is present in the other Contracting State for the purpose of performing his activities for a period or periods exceeding in the aggregate 183 days within a calendar year; in that case, only so much of the income as is attributable to the activities performed in that other State during the said period or periods may be taxed in that other State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities, as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15. Dependent personal services

1. Subject to the provisions of articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

(a) The recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the course of a calendar year;

(b) The remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and

(c) The remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traf-

fic may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 16. Directors' fees

1. Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the Board of Directors or similar body of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State. This provision also applies to payments derived from the performance of functions which, under the legislation of the Contracting State of which the company is a resident, are treated as functions similar to those performed by a person referred to in the previous sentence.

2. Remuneration received from the company by a person covered by paragraph 1 in connection with the performance of daily managerial or technical activities, as well as remuneration derived by a resident of a Contracting State from personal activities carried on in his capacity as an associate of a company other than a joint-stock company which is a resident of the other Contracting State, shall be taxable in accordance with the provisions of article 15.

Article 17. Entertainers and athletes

1. Notwithstanding the provisions of articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as an athlete, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or an athlete in his capacity as such accrues not to the entertainer or athlete himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or athlete are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply to income in respect of an entertainer's personal activities which are exercised in a Contracting State and are fully or substantially supported from public funds of the other Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof. In such case, income derived from such activities shall be taxable only in that other Contracting State.

Article 18. Pensions

1. Subject to the provisions of article 19, paragraph 2, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other allowances, periodic or non-periodic, paid under the social security legislation of a Contracting State or under a public scheme organized by a Contracting State in order to supplement the benefits of that legislation may be taxed in that State.

Article 19. Government service

1. (a) Remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State;

(b) However, such remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State and the individual is a resident of that State who:

(i) Is a national of that State; or

(ii) Did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. (a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State;

(b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

3. The provisions of articles 15, 16 and 18 shall apply to remuneration and pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof.

4. Remuneration paid by a Contracting State to an individual in respect of an activity exercised in the other Contracting State within the framework of assistance or cooperation conventions or agreements concluded between the two Contracting States shall be taxable only in the first-mentioned State.

Article 20. Students, business apprentices and trainees

A student, business apprentice or trainee who is, or was immediately before visiting a Contracting State, a resident of the other Contracting State and who is temporarily present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training shall be exempt in that State on:

(a) Payments which he receives from sources outside that State for the purpose of his maintenance, education or training;

(b) Any grants, scholarships or awards which he receives from a scientific, educational or philanthropic institution;

(c) Remuneration from an employment exercised in the first-mentioned State during the normal duration of his education or training or a period of training or apprenticeship not exceeding one year, as the case may be, provided that such remuneration does not exceed an amount determined by mutual agreement and that it is intended to supplement the resources required for the purpose of his maintenance, education or training.

Article 21. Other income

Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

Article 22. Capital

1. Capital represented by immovable property referred to in article 6, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or by movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services may be taxed in that other State.

3. Capital represented by ships and aircraft operated in international traffic and by movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that State.

Article 23. Elimination of double taxation

I. In the case of Algeria, double taxation shall be avoided as follows:

(a) Where a resident of Algeria derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in Belgium, Algeria shall deduct:

(i) From the tax on the income of that resident an amount equal to the income tax paid in Belgium;

(ii) From the tax on the capital of that resident an amount equal to the capital tax paid in Belgium;

(b) The sum deducted shall not, however, in either case exceed that part of the income tax or capital tax, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income or the capital which may be taxed in Belgium.

2. In the case of Belgium, double taxation shall be avoided as follows:

(a) Where a resident of Belgium derives income or owns elements of capital which may be taxed in Algeria in accordance with the provisions of the Agreement, other than those of article 10, paragraph 2, article 11, paragraphs 2 and 8, and article 12, paragraphs 2 and 6, Belgium shall exempt such income or such elements of capital from tax but may, in calculating the amount of tax upon the remaining income or capital of that resident, take into account the income or elements of capital thus exempted;

(b) Where a resident of Belgium receives items of income which are included in his total income subject to Belgian tax and which comprise dividends which are taxable in ac-

cordance with article 10, paragraph 2, and are not exempted from Belgian tax by virtue of subparagraph (c) below, interest which is taxable in accordance with article 11, paragraphs 2 or 8, or royalties which are taxable in accordance with article 12, paragraphs 2 or 6, the Algerian tax levied on that income shall be allowed as a credit against Belgian tax relating to such income, in accordance with the provisions of Belgian law regarding the deduction from Belgian tax of taxes paid abroad and taking into account any subsequent amendment to such law;

(c) Where a company which is a resident of Belgium owns stock or shares in a joint-stock company which is a resident of Algeria, the dividends paid to it by the latter which are taxable in Algeria in accordance with article 10, paragraph 2, shall be exempted from the corporation tax in Belgium under the conditions and within the limits established by Belgian law;

(d) Where, in accordance with Belgian law, losses of an enterprise carried on by a resident of Belgium in a permanent establishment situated in Algeria have been effectively deducted from the profits from that enterprise for the purposes of taxation in Belgium, the exemption provided for in subparagraph (a) above shall not apply in Belgium to the profits of other chargeable periods attributable to that permanent establishment to the extent that those profits have also been relieved from tax in Algeria by reason of compensation for the said losses.

Article 24. Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of article 1, also apply to nationals of a Contracting State who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The term "nationals" means:

- (a) All individuals possessing the nationality of a Contracting State;
- (b) All legal persons, partnerships and associations deriving their status as such from the laws in force in a Contracting State.

3. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

4. Except where the provisions of article 9, paragraph 1, article 11, paragraph 8, or article 12, paragraph 6, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident to the first-mentioned State. Similarly, any debts

of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned State.

5. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

6. No provision of this article may be interpreted as preventing a Contracting State from:

(a) Taxing at the rate laid down in its law the total profits of a permanent establishment owned in that State by a company which is a resident of the other Contracting State, provided that the aforementioned rate does not exceed the maximum rate applicable to all or part of the profits of companies which are residents of the first-mentioned State;

(b) Imposing its withholding tax on dividends derived from a holding which is effectively connected with a permanent establishment maintained in that State by a company which is a resident of the other Contracting State.

7. The nationals of a Contracting State shall not, when they leave the territory of the other Contracting State, whether temporarily or permanently, be subject to the formality of a tax clearance.

8. The provisions of this article shall, notwithstanding the provisions of article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 25. Mutual agreement procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under article 24, paragraph 1, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavour, if the application appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States shall also consult together regarding the administrative measures necessary for the implementation of the provisions of the Agreement, in particular regarding the justifications to be provided by the residents of

each State in order to benefit in the other State from tax exemptions or reductions provided for under this Agreement. When it seems advisable in order to reach agreement to have an oral exchange of opinions, such exchange may take place through a Commission consisting of representatives of the competent authorities of the Contracting States.

5. The competent authorities of the Contracting States shall communicate directly with each other for the application of the Agreement.

Article 26. Exchange of information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Agreement or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by the Agreement insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement, particularly for the prevention of tax fraud and evasion in respect of such taxes. The exchange of information is not restricted by article 1. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to the taxes covered by the Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

(a) To carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

(b) To supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

(c) To supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

3. Information shall be exchanged by request in respect of a specific case, or automatically in respect of one or several categories of income, or, as the occasion arises, in respect of income concerning which a Contracting State requires knowledge.

Article 27. Assistance in recovery

1. The Contracting States shall afford each other mutual support and assistance in the notification and recovery of the taxes envisaged in this Agreement and all additional, increased taxes, interest, costs and fines of a non-criminal nature relating to such taxes, where such tax claims are payable and are not subject to recourse under the laws or regulations of the applicant State.

2. At the request of the applicant State, the requested State shall proceed to the notification and recovery of the tax claims of the first-mentioned State in accordance with the

law and the administrative practice applicable to the notification and recovery of its own tax claims, unless the Agreement provides otherwise.

3. The requested State shall not be obliged to grant the request of the applicant State unless the latter has exhausted in its own territory all means of recovering its tax claim.

4. The request for assistance in the recovery of a tax claim shall be accompanied by:

(a) An official copy of the writ of execution in the applicant State;

(b) An official copy of any other document required for recovery in the applicant State; and

(c) Where appropriate, a certified copy of any decision which has become *res judicata* and has been issued by an administrative organ or a court.

5. A writ of execution issued in the applicant State shall have the same effect in the requested State.

6. Questions concerning any period of limitation of a tax claim shall be governed solely by the laws of the applicant State.

7. Acts of recovery which are carried out by the requested State following a request for assistance and which would, under the laws of that State, have the effect of suspending or interrupting the period of limitation shall have the same effect in respect of the legislation of the applicant State. The requested State shall inform the applicant State of measures taken for this purpose.

8. Tax claims for the recovery of which assistance is requested shall have the same priority in the requested State as similar claims arising in that State.

9. The requested State is not obliged to take any measures of execution which are not authorized by the legal or regulatory provisions of the applicant State.

10. The provisions of article 26, paragraph 1, shall also apply to any information which, by virtue of this article, is supplied to the competent authority of a Contracting State.

11. With regard to the tax claims of a Contracting State which are under appeal or still open to appeal, the competent authority of that State may, in order to safeguard its rights, request the competent authority of the other Contracting State to take the protective measures provided for in the legislation of that other State. The provisions of the preceding paragraphs shall apply *mutatis mutandis* to such measures.

12. The competent authorities of the Contracting States shall consult with each other to determine the mode of transferring the sums recovered by the requested State on behalf of the applicant State.

Article 28. Limitation of the effects of the Agreement

1. Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of diplomatic staff or consular officials under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

2. For the purposes of the Agreement, diplomatic staff and consular officials of a Contracting State who are accredited in the other Contracting State or in a third State and who have the nationality of the accrediting State shall be deemed to be residents of that